

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٤٩

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن إحدى الأولويات التي وضعتها في هذه الدورة هي تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. وكما يعلم الأعضاء جيداً، فإن الطريق نحو إصلاح مجلس الأمن حتى الآن رحلة طويلة ومعقدة. وفي اجتماع القمة عام ٢٠٠٥، أعرب قادة العالم عن دعمهم لإصلاح المجلس.

”وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

في بداية دورة هذا العام، أعرب أكثر من ١٠٠ من القادة عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بعد ١٠ سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي.

ولذلك، نحن بحاجة إلى تحديد التزام جميع الدول الأعضاء بجدول أعمال الإصلاح والمرحلة التالية من المفاوضات الحكومية الدولية. وقبل كل شيء، يجب أن نضطلع بهذا المسعى متشبثين بالتوصل إلى حل توافقي. وأنا متفائل بأن مناقشة اليوم ستوفر صورة أوضح للتحديات التي علينا التغلب عليها والفرص التي يجب علينا تسخيرها للنهوض بعملية الإصلاح. وعلى الرغم من أن المهمة قد تبدو مخيفة، يمكننا معاً أن نحز التقدم في هذا العمل الملحق على عاتقنا.

ومنذ تأسيس المنظمة منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً خلت، شهد العالم تغيراً عميقاً. وأصبحت التحديات التي نواجهها أكثر تعقيداً نظراً للطائفة الواسعة من التهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، نحن بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، لا سيما لجعله أكثر تمثيلاً وفعالية وكفاءة. وفي الواقع، فإن منظمنا ينبغي أن تواصل التكيف مع معطيات ومقتضيات عالمنا المعاصر لكي تكون فعالة وذات صلة. ولذلك إن من المصالح الفضلى لجميع الدول الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبسّرة

الرجاء إعادة التدوير



1462257 (A)



الذي يمكن من مواصلة المفاوضات خلال الدورة التاسعة والستين.

ونشدد على صلاحية وملاءمة الموقف المبدي للحركة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، لا سيما التوجيهات الصادرة عن حركة عدم الانحياز التي اعتمدت في مؤتمرات القمة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة التي انعكست في موقف الحركة وورقاتها التفاوضية، والقرارات المنبثقة عن المؤتمرات والاجتماعات الوزارية لبلدان حركة عدم الانحياز.

وبينما تنوه الحركة بكل التقدير بالجهود المبذولة حتى الآن، تلاحظ بقلق عدم تبلور نتائج ملموسة وهامة في الجولات العشرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس، استناداً إلى مقررات الجمعية العامة. لقد أظهرت تلك المفاوضات أنه بالرغم من ظهور تقارب في الآراء، ما زالت هناك اختلافات رئيسية. وفي حين تم إجراء بعض التحسينات على أساليب عمل المجلس، فإنها لم ترق إلى تلبية الحد الأدنى من توقعات عموم أعضاء الأمم المتحدة، مما يترك مجالاً كبيراً لإجراء تحسينات.

إن المقرر ٥٥٧/٦٢ أساس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وسيظل كذلك. يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملاً وأن يغطي جميع المسائل المواضيعية المتصلة بمجمل أمور منها مسألة العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك حق النقض، كما يجب أن يحظى بأقصى قدر ممكن من القبول السياسي من جانب الدول الأعضاء وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة وخاصة المقرر ٥٥٧/٦٢. ونحن على ثقة بأن تلك

لإصلاح مجلس الأمن بغية المحافظة على دوره الأساسي في صون السلام والأمن الدوليين لأجيال قادمة.

وإذ تغطي المناقشات المتعلقة بالإصلاح قدماً، من الأهمية بمكان كفاً ألا تكون مجرد تكرار للمواقف المعلنة سابقاً، وهي دينامية اتسمت بها عملية التفاوض الحكومية الدولية في الماضي. والمطلوب الآن هو الالتزام الثابت بدفع العملية إلى مفاوضات تستند إلى نصوص بشأن جميع المجموعات. وتملك جميع الدول الأعضاء على نحو كامل ولاية إجراء المفاوضات. ويحدوني الأمل في أن تكون مناقشة اليوم أساساً مفيداً للإصلاح في المستقبل ولتحفيز إجراء مفاوضات مثمرة خلال الأشهر المقبلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على تولي قيادة المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنوات الماضية. وكما يعلم الممثلون، لقد قمت بتعيين السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيساً جديداً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأدعو جميع الأعضاء إلى تقديم الدعم له في النهوض بهذه العملية. ويجب علينا المضي قدماً بشكل جماعي بعملية المفاوضات، لأن هذا الجهد هام لا من أجل ضمان الأداء الفعال لمجلس الأمن فحسب، بل وللحفاظ على شرعيته.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. ونعرب عن تقديرنا للسفير جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، والسفير تانين، بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية السابق بشأن إصلاح مجلس الأمن، لما بذلاه من جهود، ونحيط علماً بالمقرر الشفوي الذي أصدرته الجمعية العامة مؤخراً بشأن إصلاح مجلس الأمن،

وافقت التقارير السنوية المستمر للمعلومات الكافية والمحتوى التحليلي؛ والافتقار إلى الحد الأدنى من المعايير اللازمة لتنظيم إعداد رئاسة المجلس للتقييمات الشهرية.

في السنوات الأخيرة، سارع مجلس الأمن إلى التهديد باتخاذ إجراءات إنفاذ أو الإذن بها في بعض الحالات، بينما التزم الصمت ولم يحرك ساكناً في حالات أخرى. والأكثر من ذلك فإن المجلس أصبح يلجأ على نحو متزايد إلى الفصل السابع من الميثاق كغطاء لتناول مسائل لا تشكل بالضرورة تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين. إن مراجعة متأنية لتلك الاتجاهات تشير إلى أن المجلس كان بإمكانه اختيار أحكام بديلة لتكون استجابته أكثر ملائمة للحالات بعينها. وبدلاً من الإسراف أو التسرع في استخدام أحكام الفصل السابع من الميثاق، كان ينبغي بذل الجهود للاستفادة بشكل كامل من أحكام الفصلين السادس والثامن من أجل تسوية النزاعات سلمياً. أما الفصل السابع، فيكون اللجوء إليه ملاذاً أخيراً، كما كان الغرض منه أصلاً. ومما يؤسف له أن جرى في بعض الحالات اللجوء على نحو أسرع مما يجب إلى نصوص المادتين ٤١ و ٤٢ في حين أن الخيارات الأخرى لم تكن قد استنفدت بعد بصورة كاملة.

لا تزال الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مسألة تثير قلقاً خطيراً لدى بلدان عدم الانحياز. فوفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي ألا ينظر في فرض جزاءات إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات. بموجب الفصل السادس من الميثاق وبعد إجراء بحث دقيق للآثار القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل لمثل تلك الجزاءات.

فالجزاء أداة قليلة يثير استخدامها أسئلة أخلاقية جوهرية عما إذا كانت المعاناة التي تكابدها الفئات الضعيفة في البلد المستهدف وسيلة مشروعة لممارسة الضغط.

المرجعيات واضحة ستوجه عمل السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، في منصبه الذي تولاه حديثاً بوصفه رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ونعتنم هذه الفرصة لنتمنى له كل النجاح، وأؤكد له على التزام حركة عدم الانحياز بإصلاح مجلس الأمن.

يجب تناول موضوع إصلاح مجلس الأمن على نحو شامل يتميز بالشفافية متوازن وحسن التوقيت والتوازن شفاف، وبدون تأخير وبدون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. ولا بد أن يكفل هذا الإصلاح أن يحتوي جدول أعمال المجلس بنوداً تعكس احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، بطريقة موضوعية ورشيدة وغير انتقائية وغير تعسفية. إن توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وإصلاح أساليب عمله ينبغي أن يفضي إلى إيجاد مجلس ديمقراطي أكثر تمثيلاً وأكثر فاعلية وأكثر مساءلة. والنظام الداخلي لمجلس الأمن الذي ما برح مؤقناً لأكثر من ستين عاماً ينبغي أن يصبح رسمياً لتحسين الشفافية والمساءلة في المجلس.

والشفافية والوضوح والاتساق هي عناصر أساسية يجب أن يراعيها مجلس الأمن في جميع أنشطته ونهجه وإجراءاته. وللأسف أهمل المجلس تلك العوامل الهامة في مناسبات عديدة. وتشمل تلك الحالات إجراء مناقشات مفتوحة غير مدرجة في جدول الأعمال بإخطارات انتقائية للأعضاء؛ والإحجام عن عقد مناقشات مفتوحة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الكبرى؛ تقييد المشاركة بصورة متكررة في بعض المناقشات المفتوحة؛ والتمييز بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء به، خاصة فيما يتعلق بترتيب إلقاء البيانات ومدتها الزمنية في المناقشات المفتوحة؛ وعدم تقديم تقارير تحليلية خاصة إلى الجمعية العامة كما هو مطلوب بموجب المادة ٢٤ من الميثاق،

السيد الرئيس، تعرب الجماعة الكاريبية في البداية عن شكرها لكم على المستوى العالي من الصدق والالتزام بهذه المسائل الأكثر أهمية. وفي الواقع، نتفق تماما وبشكل حاسم مع المشاعر التي عبرتم عنها في خطابكم في افتتاح هذه الدورة، الذي ذكرتم فيه "إن ضرورة إصلاح مجلس الأمن أمر عاجل" (A/69/PV.1، ص ٣). وتشكركم الجماعة الكاريبية على رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر التي أبلغتمونا فيها بتعيين السفير كورتينا راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وترى الجماعة الكاريبية ذلك بوصفه إشارة موضوعية ودائمة على التزامكم بتسريع وتيرة التقدم بشأن هذه المسألة، ونعرب له عن دعمنا الكامل. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفه، السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جهوده الدؤوبة خلال الجولات العشر السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية.

لقد نوقشت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه على مدار أكثر من عقدين في هذه القاعة. وأعربت الدول الأعضاء مرارا عن مواقفها المتباعدة بشأن تلك المسائل. بيد أنه بعد كل هذه المناقشات وبعد ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية، أسفرت جهودنا هذه عن تحقيق تقدم لا يُذكر. وهذا يجب أن يتغير، ويجب أن يتغير بدءا من الدورة التاسعة والستين. وترى الجماعة الكاريبية أنه بعد مرور ١٠ سنوات على تكليف رؤساء الدول والحكومات للمنظمة بالعمل على إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء هذه المؤسسات الأكثر ديمقراطية سيكون فرصة تاريخية وحسنة التوقيت لإظهار عزم المجتمع الدولي على كفالة أن تظل الأمم المتحدة وجميع أجهزتها الرئيسية ذات أهمية ومؤهلة للتصدي للتحديات

وليس القصد من الجزاءات إنزال العقاب بالسكان أو الانتقام منهم بأي شكل أو آخر. وفي ذلك الصدد، ينبغي تحديد أهداف الجزاءات بوضوح، وينبغي تحديد إطار زمني لفرضها بناء على أسس قانونية متينة، وينبغي رفعها بمجرد تحقق الأهداف المرجوة منها. وترفض حركة بلدان عدم الانحياز أي محاولات لاستغلال مجلس الأمن كأداة لخدمة المصالح والخطط السياسية الوطنية مما يزيد من تفاقم الحالات بدلا من التخفيف من وطأها، وذلك على النقيض من مهمته المكرسة في الميثاق، وتشدد على ضرورة الابتعاد عن الانتقائية والتزام الحياد والمساءلة في عمل المجلس وعلى الحاجة إلى أن يلتزم المجلس التزاماً صارماً بحدود صلاحياته والمهام المنوطة به من قبل الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

وفي الختام، أهنيئ ماليزيا وأنغولا وفنزويلا، الأعضاء في حركة عدم الانحياز، على انضمامهم إلى عضوية المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وأحثهم، جنبا إلى جنب مع سائر بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، على المساعدة في تعزيز مواقف الحركة وأهدافها والدفاع عنها أثناء فترة عضويتها. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنيئ نيوزيلندا وإسبانيا على انتخابهما عضوين غير دائمين في المجلس لفترة العامين القادمين، وآمل أن يسهم وجودهما في المجلس في فعاليته وكفاءته في الاضطلاع بولايته.

السيد تورينغتون (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): في مناقشة اليوم بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به الممثل الدائم لسانت لوسيا بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

وتتوقع الجماعة الكاريبية أن ذلك النص، الذي سيصدر عن رأي الجمعية بعد ١٠ جولات من المفاوضات والذي يمكن استخدامه أساسا لإجراء مفاوضات تناقش كل سطر وفقرة، سيعمم على الدول الأعضاء. ويجب أن تستند الخيارات إلى تقييم موضوعي لمناقشاتنا بشأن ما حدث حتى الآن، ويجب تقديمها بشكل عملي وقابل للتفاوض بما يُمكن من بدء مفاوضات حقيقية تقوم على الأخذ والعطاء.

وإذ نرسم الطريق إلى الأمام، يجب أن يبين الأساس المُقدم بوضوح نقاط التقاء المواقف المختلفة للدول الأعضاء والفجوات التي لا تزال قائمة، ويجب أن يجسد مواقف جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك بطبيعة الحال، مواقف الأغلبية. وفي ذلك المسعى، نؤكد لكم، سيدي، ثقتنا الكاملة فيكم، بصفتكم رئيس الجمعية العامة، وفي الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية.

ولا تزال الجماعة الكاريبية مهتمة على أعلى مستوى سياسي بضرورة إحراز تقدم حاسم بشأن هذه المسألة الهامة، كما تلتزم وفود بلداننا التزاما تاما بالاضطلاع بدور بناء في هذه العملية. ولذلك، أود أن أؤكد مجددا بإيجاز موقف منطقتنا بشأن الجوانب الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن.

أولا، تؤيد الجماعة الكاريبية توسيع نطاق عضوية المجلس بفتيتها الدائمة وغير الدائمة. وندعو إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٧ دولة عضوا. وترى الجماعة الكاريبية أن الدور الذي تضطلع به البلدان النامية ينبغي النهوض به وتعزيزه في الفتتين على السواء.

وفي ذلك الصدد، التزمت الجماعة الكاريبية التزاما ثابتا بدعم إدماج أفريقيا في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. لا يمكن أن يكون هناك إصلاح لمجلس الأمن من دون وجود أفريقيا كعضو دائم يتمتع بالمساواة. وندعو إلى تخصيص مقعد

المتعددة الأبعاد التي تمثلها الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم.

وبينما نرسم آفاق المستقبل لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المناسب في الوقت نفسه أن نرسم الطريق إلى الأمام صوب إرساء السلام والأمن الدوليين. وبغية تحقيق تلك الأهداف، يجب الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن تحقيق إصلاح مُجدٍ يخدم المصالح الفضلى للأمم المتحدة ولشعوب العالم. إن الهدف من هذا الإصلاح يجب أن يكون جعل المنظمة، لا سيما مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي الذي يضطلع بالمسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين في العالم - أكثر تمثيلا وديمقراطية وكفاءة وقابلية للمساءلة ومنفتحة لمشاركة أوسع.

والمفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت بموجب المقرر ٥٥٧/٦٢، بكثير من الأمل وتوقع إحراز تقدم، وفرت شكلا يمكن أن تتفاوض الدول الأعضاء من خلاله حول المواقف المتعددة بشأن هذا الموضوع الهام، ومن خلال تلك المفاوضات، تعزز مجالات التقارب وتضييق الهوة في شتى مجالات الاختلاف. وبعد مضي ست سنوات، رأينا أن مجرد تكرار تأكيد مواقفنا لا يمكن اعتباره إجراء مفاوضات. ولم يكن هناك أخذ وعطاء حقيقي خلال تلك الجولات العشر من المفاوضات الحكومية الدولية. فلم تُدمج المواقف أو تتغير. ولم يتم تضييق الفجوات ولا تم الاستفادة من القواسم المشتركة بوصفها لبنات بناء نحو إحراز تقدم في هذه المسألة.

لهذا السبب، تؤكد الجماعة الكاريبية أن الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الحكومية الدولية يجب أن تكون مختلفة نوعيا عن الجولات السابقة. ولا بد من إحراز تقدم، حتى وإن كان ضئيلا، قبل نهاية هذه الدورة. ولذلك، يحدونا الأمل في إجراء الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية استنادا إلى نص، تمشيا مع تشجيع الرئيس كوتيسا المعرب عنه في رسالته إلى الدول الأعضاء المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

هذه الفرصة لأشكر السفير زاهر تانين مرة أخرى على العمل القيم الذي قام به وجهوده الدؤوبة التي اضطلع بها خلال السنوات الخمس الماضية من أجل دفع تلك العملية قدما.

كما أود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على التزامكم القوي بقضية إصلاح مجلس الأمن، الذي يتجلى بشكل واضح بلا شك بعد مرور أقل من شهرين على توليكم منصبكم. بصفتكم وزير خارجية أوغندا، تابعت هذه المسألة عن كثب منذ فترة طويلة، وقد شاركتكم شخصيا في اعتماد توافق آراء إيزولويني. ولذلك تفهمون أكثر من أي شخص آخر الطابع الملح لهذه المسألة.

لقد شهدت الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة تطورات هامة في العملية الحكومية الدولية. اعتمد رئيس الجمعية العامة السابق السيد جون آش على الورقة غير الرسمية التي أعدها فريقه الاستشاري، التي تمثل موجزا محايدا وموضوعيا للمواقف الرئيسية التي أعرب عنها خلال السنوات العشرين الماضية وأصبحت الآن أداة معترفا بها على نطاق واسع بغية المساعدة على تحديد إطار لمناقشتنا. وحينما خضنا سلسلة أخرى من الاجتماعات التي عقدها السفير تانين، استناداً إلى خمس مجموعات منشأة بموجب المقرر ٥٥٧/٦٢، حددت بعض أوجه التقارب تحديداً واضحاً، لا سيما فيما يتعلق بوجود أغلبية واضحة تؤيد توسيع نطاق فئتي العضوية.

كما أقر السفير تانين، في تقييمه للحالة الراهنة الذي عمم على الأعضاء في ٩ تموز/يوليه، بالطابع الاستباقي والزخم اللذين تحققا خلال الدورة الأخيرة، وأشار مستشرفا المستقبل إلى أن المناقشة القائمة على النص لا تزال هي التطور المنطقي لهذه العملية. ولهذا تعتقد مجموعة الأربعة أنه لا بد أن تبدأ الجلسة الأولى من الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية بنص على طاولة المفاوضات. ولا يسعنا أن نسمح

خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وتؤيد الجماعة الكاريبية إلغاء حق النقض؛ بيد أنه في حالة الإبقاء عليه، نرى أن جميع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه يجب أن تتمتع بنفس الحقوق والامتيازات. وندعو إلى تحسين أساليب عمل المجلس من أجل زيادة إشراك الدول غير الأعضاء في عمله بغية تعزيز المساءلة والشفافية به.

وفيما يخص العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، توصي الجماعة الكاريبية باعتماد التدابير المناسبة من أجل تمكين الجمعية العامة من العمل بفعالية بوصفها الجهاز التداولي وصانع السياسات والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة.

في الختام، أود أنؤكد لكم، السيد الرئيس، كامل دعم وفود الجماعة الكاريبية في سعيكم إلى النهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن الهامة. يجب أن يكون المجلس الذي يتمتع بشرعية أكثر تمثيلاً لحقائق القرن الحادي والعشرين، وأكثر كفاءة وشفافية في عمله، وخضوعاً للمساءلة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الأربعة: البرازيل وألمانيا والهند واليابان.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التي عينتم فيها الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتينا راتراي رئيساً جديداً للمفاوضات الحكومية الدولية. أود أنؤكد للسفير راتراي أن مجموعة البلدان الأربعة تشعر بالتشجيع من هذا التعيين، وهي ملتزمة بالعمل معه عن كثب بهدف تحقيق إصلاح مجلس الأمن الذي تشتد الحاجة إليه وطال انتظاره. وأود أن أغتنم

نحازف بتشويه مصداقية الأمم المتحدة وتلاشي السلطة فيها في مجال رئيسي من المجالات المشمولة بولايتها. لقد حان الوقت للوفاء بالولاية المسندة إلينا من رؤساء الدول والحكومات - وهي دعوة أعاد وزراء خارجية مجموعة الأربعة التأكيد عليها في اجتماعهم الأخير الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وكما أشار الرئيس السابق للمفاوضات الحكومية الدولية في تقييمه المذكور آنفاً، ستوفر الذكرى السنوية السبعين للمنظمة في ٢٠١٥ "فرصة هائلة" لتحقيق الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه. وستواصل مجموعة الأربعة، بالتعاون الوثيق مع بقية الأعضاء، العمل نحو بلوغ ذلك الهدف وتعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك الهدف.

السيدة رامبالي (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة L.69 وتضم هذه المجموعة تشكيلة متنوعة من بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وحدها قضية مشتركة، هي تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن. وتعتقد مجموعتنا اعتقاداً راسخاً أن التوسع في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن أمر حتمي من أجل تجسيد أفضل لحقائق العالم المعاصر والتوصل إلى مجلس أمن أكثر خضوعاً للمساءلة، وتمثيلاً، وشفافية، والأهم من ذلك، مجلس أمن ذا صلة.

أود أن أبدأ بتسجيل تقدير المجموعة للسفير تانين على دوره في قيادة العملية حتى الآن. وقد أثلج صدرنا بالتأكيد الشديد والأولوية العالية التي توليها، سيدي الرئيس، للموضوع الذي طال النقاش بشأنه، وأشيد بكم على تعيين السفير كورتينا راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، باعتباره رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية لقيادتنا نحو الأمام في هذه المناقشة الهامة. إن تعيينه تطور جدير بالترحيب، حيث أنه لا يأتي بالقيادة الجديدة فحسب، بل نأمل أن يقدم زخماً

للجولة المقبلة من العملية الحكومية الدولية أن تكون مجرد متاهة أخرى.

أما بالنسبة لأولئك الذين يقولون أنه لا بد أن يكون هناك توافق مسبق في الآراء قبل تقديم وثيقة عمل للمفاوضات الحكومية الدولية، أود أن أشير إلى أن ذلك شرط لم يسبق أن طبق في أي عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة. وفي الواقع، يمكن بالفعل اعتبار ذلك النمط الفكري معاد للأمم المتحدة. وفي الواقع، قام الرئيس السابق جون آش في البيان الذي أدلى به في جلسة مقرر التمديد التي عقدت في ٨ أيلول/سبتمبر، بالتشديد على أنه لا بد أن يكون هناك اتفاق واسع النطاق بما فيه الكفاية على النص التفاوضي، ولكن ليس بالضرورة اتفاق عام. وأؤكد للجمعية أن مجموعة الأربعة لا تزال على استعداد للشروع في مفاوضات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن في أي وقت. بيد أن المفاوضات لا تقوم في فراغ. اعتماداً على قيادتكم وولايتكم بصفتمكم رئيساً لهذه الهيئة، السيد الرئيس، وبناء عليه نطلب منكم تمكين الرئيس الجديد من خلال تقديمكم نص تفاوضي لا يشكل حكماً مسبقاً على أي مواقف أو نتائج

هناك رأي سائد فيما بين الدول الأعضاء وفيما بين المجتمع المدني مفاده أن مجلس الأمن غير قادر على الاستجابة بصورة مرضية لأزمات معينة في جميع أرجاء العالم. ويمكن للمرء أن يستشعر بوضوح تزايد الشعور بالإحباط الناجم عن عجز الجهود الرامية إلى إصلاحه. خلال المناقشة العامة الأخيرة، شدد ما يزيد عن ١٠٠ وفد على الحاجة إلى الإصلاح.

ولنتذكر أن عام ٢٠١٥ سيوافق مرور ٥٠ عاماً على المرة الأولى والوحيدة التي شهد فيها مجلس الأمن إصلاحاً، ٥ عاماً على مؤتمر قمة الألفية و ١٠ سنوات منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما دعا قادة العالم بالإجماع إلى إصلاح مبكر لمجلس الأمن. إذا تركنا الأمور على حالها، فإننا

لذلك، فإننا نعمل على قيادتكم، وندعوكم سيدي، كرئيس للجمعية العامة، إلى ضمان ألا تتحول الجولة الحادية عشرة إلى ممارسة لإلقاء البيانات، بل عملية حقيقية للمفاوضات، حيث يركز الممثلون طاقاتهم على كل سطر وفقرة من أجل التوصل إلى نص بين أقواس قبل اختتام الدورة التاسعة والستين. ووفقا لتقديراتكم، فقد دعا أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة في بيانهم أثناء الجزء الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة إلى إجراء إصلاحات عاجلة لمجلس الأمن. وقدم جميع رؤساء الدول والحكومات بالإجماع نفس الطلب مرة أخرى خلال عام ٢٠٠٥. ولذلك من قبيل المجاملة لرؤساء الدول والحكومات أن نقدم لهم بعض ردود الفعل على ما حققناه بشأن هذا الموضوع، إذا كنا قد حققنا أي شيء على الإطلاق في هذه العملية، عندما يجتمعون في مؤتمر قمة الذكرى السبعين العام المقبل. لذلك، فإننا نأمل أنه بمجرد أن نبدأ عملية التفاوض القائم على النص في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، ستمكن من أن نقدم لقادتنا، عندما يجتمعون العام المقبل، قاعدة يمكن من خلالها التوصل في النهاية إلى نتيجة ملموسة حول هذا الموضوع القائم منذ فترة طويلة.

في عام ١٩٦٣ قبل ٥١ عاما، وسعت الجمعية العامة عضوية مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا، مما شكل زيادة متواضعة لأربعة أعضاء في فئة العضوية غير الدائمة. ومنذ ذلك الحين، زادت عضوية الأمم المتحدة من ١١٣ إلى ١٩٣ عضوا. حيث جرت إضافة نحو ٨٠ بلدا آخر، ولكن إضافتهم، لم تغير تركيبة الهيئة الأولى في العالم المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين.

أصبح لدينا وضع غريب حقا اليوم، حيث يتركز ما يناهز ٧٥ في المائة من عمل مجلس الأمن حصرا في قارة أفريقيا، في حين، لم يخصص لـ ٥٤ دولة أفريقية ولو مقعدا دائما واحدا في الهيئة منذ نشأتها. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نمضي قدما

جديدا من خلال الأفكار المبتكرة إلى ما كان إلى حد كبير عملية متعثرة حتى الآن.

وبعد عشر جولات وسبع سنوات من المفاوضات الحكومية الدولية، لم يتغير أي شيء في هذا الموضوع باستثناء الجهود التي تبذلها قيادة الجمعية العامة، التي قدمت قصارى جهدها في هذه المسألة.

جرى التكليف بأن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن مستندة إلى النص. وقدم ما يصل إلى ١٤٠ دولة، أكثر بكثير من أغلبية الثلثين، تقريرا رسميا وخطيا إلى الرئاسة في عام ٢٠٠٩، طالبة منها الشروع في عملية التفاوض القائم على النص. لكن، لقد أطلقنا مرارا وتكرارا تصريحات بشأن المواقف المعروفة، ولا نزال ندعو الرئيس إلى إجراء مفاوضات على أساس النص، وهو نهج يتماشى مع الطلبات المقدمة لجميع الرؤساء الآخرين في جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى. ويتسق هذا الطلب مع ما نعرف أنه عرف الأمم المتحدة.

ومع اقتراب الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، فلا يمكن ببساطة أن نمارس عملنا كالمعتاد. ولا يمكننا الشروع في الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بنفس الركود والفراغ اللذين اتسمت بهما الجولات العشر الماضية. ولن تمضي العملية قدما إلا إذا كلفتم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجمعية العامة، الرئيس بإجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن على أساس النص الذي يطرح تحت سلطتكم ودعمكم الكاملين. ومع ذلك، إذا سمحنا بمرور حجة توافق الآراء التي تهزم نفسها بنفسها، حتى قبل بدء المفاوضات كشرط مسبق لبدء مفاوضات تستند إلى النص، إذن فنحن نحاول ببساطة تجميد أي تقدم للعملية، مما يناسب مصالح أقلية محدودة من المعارضين فقط.

العام، وعندما تشكل قطاعات واسعة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ليس فقط في تمثيله، ولكن أيضا في مصداقيته، إلى درجة أن بعض الدول الأعضاء ترفض مقاعدها بعد انتخابها، ينبغي أن ينظر إلينا بأننا نشارك بشكل بناء في استعادة هيبة هذه الهيئة الأساسية، من خلال إصلاحها لتعكس حقائق العالم المعاصر. إن المجموعة ملتزمة بالقيام بدورها في ضمان عدم ترك تلك النتيجة، التي نتوخاها جميعا، للأجيال القادمة، بل نحققها نحن الآن وهنا، في ظل رئاستكم المقتدرة سيدي الرئيس.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن

مجموعة الدول المعروفة باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على نهجكم الجديد تجاه إصلاح مجلس الأمن، وعلى استعدادكم للعمل في تعاون وتشاور وثيقين مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وتمثلت الإشارة الملموسة الأولى على هذه الرغبة في تعيين ميسر جديد لعملية الإصلاح. إننا نرحب ترحيبا حارا بالسفير كورتني راتراي في منصبه الجديد. ونحن على يقين من أنه سيعمل بالفعالية والتوازن الذي فوضته على أساسهما الدول الأعضاء، ونود أن نعبر له عن تعاوننا ودعمنا الكاملين، وهو يتولى هذه المسؤولية الجسيمة. كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير زاهر تانين على جهوده وعلى الحماس الذي يبديه في عمله، ونشكر أيضا الرئيس السابق للجمعية العامة على رئاسته.

في السنوات العشرين الماضية، ما فتئنا نعمل بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ١٩٩٣. لقد كانت الرحلة طويلة، وقد تم فيها تحقيق مكاسب أقل من المتوقع. ومع ذلك، نعتقد أننا تعلمنا الكثير في هذه الأثناء. والدرس الرئيسي المستفاد هو أن الحلول المسببة للشقاق مآلها الفشل وأنها تخاطر بخلق تعقيدات وتأخير

بجدول زمني قائم على النتائج كأمر حتمي. ويعكس استخدام الحجج السطحية بهدف تفادي فرض جداول زمنية مصطنعة، مع الدعوة لتحديد جداول زمنية ثابتة في جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى محاولة للنفاق. وتعتقد مجموعتنا اعتقادا راسخا بأن عام ٢٠١٥، الذي سيجري خلاله الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي كلفنا خلالها جميع رؤساء الدول والحكومات بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن، سيشكل موعدا مبكرا معقولا لإظهار إحراز تقدم بشأن هذه الولاية التي تحظى بالإجماع.

وبما أن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.٦٩ هي المجموعة الوحيدة التي زادت عضويتها على مر السنين، وتمشيا مع تقاليدنا للدعم الفعال لعملية الإصلاح، فإنها قدمت أيضا عددا من المقترحات لتحويل تفاعلاتنا ومداولاتنا لمفاوضات حقيقية. وكمجموعة تلتقي في إطارها أغلب البلدان ذات المواقف المتشابهة من العالم النامي، فإنها تمكنت إلى حد كبير من تقريب وجهات النظر مع المجموعة الأفريقية، وصياغة موقف مشترك يتبنى إصلاحات شاملة، ويتجنب عمدا اتباع نهج تدريجي، إستخدامه بعض منتقدي المضي قدما بالإصلاحات، لتجديد العملية.

دعوني أكرر مرة أخرى بأن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، تدعم الموقف الأفريقي الموحد كما هو منصوص عليه في توافق آراء إزولويني. ويفيد تعزيز التقارب هذا، الزخم المساهم في المضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، الذي يمكن الاعتراف به أيضا في نص التفاوض.

اليوم، عندما نرى عدم قدرة مجلس الأمن على الاستجابة في الوقت المناسب لمسألتي الحرب والسلام البالغتي الأهمية، وعندما نرى المجلس يتعرض بشكل متزايد لتدقيق الرأي

تحتل بتأييد تام من أعضاء الأمم المتحدة. كما تود مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أن تمكن الدول الأعضاء الراغبين في الإسهام بقدر كبير في عمل المجلس من شغل عضوية المجلس لفترات أطول وتواتر أكبر. ونحن لا نطلب من الذين يتطلعون إلى دور أكبر في مجلس الأمن أن يتخلّوا عن طموحاتهم. بل على العكس من ذلك، نطلب منهم الحفاظ على مستوى التزامهم والارتقاء إلى مستوى تحدي المحاسبة الدورية أمام الأعضاء بخصوص إسهامهم في صون السلام والأمن الدوليين. تؤمن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بمجلس أمن جديد قائم على الجدارة لا الامتيازات.

وطوال سنوات كثيرة، ما فتئت الدول الصغيرة التي تمثل نحو ربع أعضاء الأمم المتحدة تطلب وجوداً أكبر لها في مجلس الأمن. وهي تشارك بشكل متزايد في القضايا المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن التهديدات القديمة والجديدة. ينبغي لعملنا تحديد السبل الكفيلة بضمان حصول هذه الدول على فرصة الوصول المباشر إلى المجلس. تدرك مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أيضاً تطلعات البلدان في القارة الأفريقية وتظل على استعداد لمواصلة العمل مع أفريقيا لتعزيز نهج المساواة وعدم التمييز إزاء جميع المجموعات فيما يتعلق بتمثيلها في المجلس. إن الانتخابات، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأصغر والنامية، هي الأداة الرئيسية التي تمكنها من إيصال صوتها على قدم المساواة وبنفس القدر من الكرامة. ولهذا السبب، نكرر ندائنا إلى تلك البلدان، وبالطبع إلى جميع الدول الأعضاء، للالتزام برؤية حديثة لمجلس الأمن والعمل معاً في سبيل الوصول إلى مجلس يكون مسؤولاً أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هي فريق التفاوض الوحيد الذي قدم بالفعل مقترحين رسميين محددين لإصلاح مجلس الأمن مصممين للإسهام بنشاط في عملية التفاوض،

عملية الإصلاح. وإذا أردنا تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الحكومية الدولية، فيجب أن نذهب إلى أبعد من مقترحاتنا التقليدية ونغد أيدنا إلى الأطراف الأخرى. وعندئذ فقط يمكننا تحقيق القبول السياسي الواسع الذي يتطلبه هذا الإصلاح بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت المناقشات في السنوات الأخيرة المبادئ التي ينبغي أن تؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية. ونعتقد أن جميع الدول الأعضاء تؤيد الهدف المؤدي إلى مجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وفعالية. ولكن هل يمكن أن نتفق على كيفية تحقيق ذلك؟

إن القصد من توسيع مجلس الأمن هو جعله أكثر تمثيلاً. وفي الواقع يمكن للمرء الاحتجاج بأنه من منظور عددي بحت، فإن المجلس أصبح أقل تمثيلاً لمجموع أعضاء الأمم المتحدة على مر السنين. لكن الأمر سيتطلب أكثر من الزيادة في العضوية لجعل المجلس أكثر تمثيلاً. كما أن ذلك سيتطلب زيادة الإمكانية في أن تتمكن جميع الدول الأعضاء دورياً من أن تشغل مقعداً في المجلس، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك تتمثل في زيادة عدد المقاعد المنتخبة، وهذا تدبير من شأنه أيضاً أن يجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة أمام مجموع الأعضاء - أي الجمعية العامة.

إن تخصيص مقاعد دائمة جديدة على أساس وطني، بدلاً من جعل المجلس أكثر تمثيلاً، سيمنح فحسب عدداً محدوداً من البلدان من شغل مقاعد في المجلس إلى الأبد، وبالتالي إدامة حالة لن يشغل فيها أبداً أكثر من ثلث عموم الدول الأعضاء مقاعد في المجلس. وهذا من شأنه أن يجعل المجلس أكثر حصرية لا أكثر شمولاً، وسيظل عاجزاً عن تلبية الحاجة إلى المزيد من الديمقراطية والمساءلة.

كما أننا بحاجة إلى مجلس أمن أكثر فعالية. تسير المساءلة والفعالية جنباً إلى جنب، نظراً لأن قرارات المجلس يجب أن

شيء الاتفاق على نص من هذا القبيل. واعتباراً من الآن، فإن الوثيقة الوحيدة الصالحة التي تغطي بدعم جميع الأعضاء هي النسخة المنقحة الثانية من النص المجمّع، ونحن مستعدون للعمل في هذا الاتجاه.

ونحن على اقتناع بأن أي حل مستقبلي لعملية إصلاح مجلس الأمن ستتطلب الاستعداد لتقديم تنازلات وقيادة حريئة. ويصبّ هذا النهج في صلب التزام مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وتمشياً مع المقرر ٥٥٧/٦٢، سنواصل العمل بمرونة وروح التعاون الصادق في سبيل التوصل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء.

وأخيراً، أود أن أضيف أنه من الصعب أن نفهم لماذا يعارض أحد السعي إلى تحقيق توافق في الآراء. تكون الأمم المتحدة أقوى عندما يتحد جميع أعضائها خلف هدف وحيد.

السيد مينا (سيراليون): من دواعي الشرف لي أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية في مناقشة اليوم. فهي فرصة سانحة للمجموعة الأفريقية لتقييم ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية التي اختتمت مؤخراً. كما أنها تتيح الفرصة لنا لتمهيد السبيل للمرحلة المقبلة، التي نأمل أن تمضي بالعملية إلى اتجاه مفيد هادف إلى بلوغ المفاوضات القائمة على أساس النص. ونحن نتفق جميعاً على أن مجلس الأمن بعد الإصلاح يجب أن يتماشى مع مبادئ التوزيع الجغرافي العادل مع الحفاظ على توازن في علاقته مع الجمعية العامة على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

منذ اعتماد المقرر ٥٥٧/٦٢ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تقدّمت عملية الإصلاح بحذر، ولكن ليس بالوتيرة التي تمنيناها.

وقد ذكرت الوفود مواقفها وكررتها وأوضحتها فيما يتعلق بالعديد من المسائل الرئيسية. وأصبحت نقاط التلاقي

وتواصل العمل على أساس التقدم المحرز والتوصل إلى حل وسط. ونحن نؤيد إيجاد حل توافقي، نموذج نرى أنه عادل ومنصف يمكن أن يعبر بشكل معقول مصالح الجميع. ونحن على استعداد لمناقشة تلك الحلول للتأكد من أنها تمثل التطلعات المشروعة لعموم العضوية. يجب أن نستكشف الأرضية المشتركة، ولكي نصل إلى أرضية مشتركة يجب أن نجد نقطة التقاء. ما برحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تعمل على اقتراح يركز على إنشاء مقاعد جديدة، إلى جانب إمكانية فترة عضوية أطول في المجلس وإعادة الانتخاب الفورية. وفي رأينا، يمكن لهذه الصيغة أن تمكن الذين لديهم الرغبة والقدرة على الإسهام أكثر في عمل المجلس من قضاء فترات طويلة فيه. يقدّم طول فترة العضوية وإمكانية إعادة الانتخاب فوراً طائفة واسعة من البدائل يمكن أن تسمح لنا بتحديد نقطة التلاقي التي نسعى من أجلها.

وبطبيعة الحال، فإن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تبقى مفتوحة أيضاً للنظر في أفكار جديدة من أجل سد الثغرات بينها وبين المجموعات الأخرى. وفقاً لذلك الموقف، بدأنا في الأسابيع القليلة الماضية سلسلة أولية من الاجتماعات غير الرسمية مع المجموعات التفاوضية الأخرى لاستكشاف أرضية مشتركة ممكنة، ونحن نعتزم مواصلة السير على ذلك الطريق. ونحن من بين أول من شجع النقاش، ولكن من دون مواعيد نهائية مصطنعة. إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وهي لا شك مثل جميع أفرقة التفاوض، لا ترغب في العمل في فراغ أو إضاعة مزيد من الوقت.

وبوجود الانفتاح السياسي الحقيقي، تسلّم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بالدعوة إلى المفاوضات القائمة على النص الواردة في رسالة الرئيس المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن لم نغلق الباب قط أمام أسلوب العمل هذا؛ بل كثيراً ما أكدنا، في الواقع، أنه ينبغي لنا أولاً وقبل كل

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا عزمها على مواصلة العمل لبناء تحالفات وتضييق الخلافات، مع التركيز بصفة خاصة على المضمون وليس كثيرا على الإجراءات. ونود أن نسجل ونؤكد استمرار المشاورات التدريجية والمشجعة التي أجريناها مع عدد من المجموعات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجموعة مقدمي مشروع القرار L.٦٩، والجماعة الكاريبية، ومنتدى المحيط الهادئ. ولدى أفريقيا الاستعداد والرغبة والقدرة على مواصلة الانخراط والتعاون والتآزر من أجل دفع هذه العملية قدما. ونتطلع إلى التفاوض على نص. ولم تُحدد بعد حدود هذا التفاوض، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى وجود اتفاق أولي بشأن المبادئ والجوهر فيما يتعلق بمختلف القضايا.

ونشعر بالامتنان للسفير تانين على ما قدمه من خدمات ممتازة وعلى ما كرسه لهذه العملية من ساعات وأسابيع وأشهر وسنوات طويلة، ونرحب بتعيين ممثل جامايكا للانضمام إلينا في قضيتنا المشتركة. ولا نزال ملتزمين كمجموعة بالعمل مع أي مجموعة ترغب في تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الوصول إلى مجلس أمن تمثيلي وديمقراطي ويخضع للمساءلة وتمثيلي بالمعنى الحقيقي ويتسم بالشفافية حقا.

ولقد حظي الموقف الأفريقي بالدعم، ولا يزال يحظى به. ونحن ممتنون لمجموعة L.٦٩ على ما أبدته اليوم صراحة من تأييد للموقف الأفريقي. وقد أوضح قادتنا ورؤساء دولنا تماما أنه يجب علينا أن نتحرك صوب اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبعد إجراء عشر جولات والعديد من المناقشات الرسمية وغير الرسمية، أصبحت كل مجموعة مدركة لمواقف الأخرى وحدود موقفها. والخطوة المنطقية التالية يجب أن تكون إجراء مفاوضات.

ومع وجود ميسر جديد، نرى أنه سيتولد زخم جديد في هذه العملية، ونرى أنه إذا عملنا معا ككيان واحد، فإن

والاختلاف ومجالات التعاون المحتملة معروفة جيدا الآن. وفي هذه المرحلة، نرى أن تبادل الآراء في الجولات العشر قد أوضح ما نحتاج إلى التركيز عليه. ومن ثم، يحدونا الأمل في أن تركز الدورة المقبلة على التوصل إلى نص للتفاوض يقضي بإحراز تقدم في هذه العملية في المستقبل.

وما برحت المجموعة الأفريقية تؤكد على ضرورة إجراء إصلاح شامل في مجلس الأمن لمعالجة الظلم التاريخي الذي جعل أفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في المجلس والممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة. والموقف الأفريقي المشترك معروف، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ولطالما أبدينا تحفظات على عملية المفاوضات ذاتها، حيث إننا نشارك في مفاوضات حكومية دولية لا تمثل مفاوضات حقيقية. ومع ذلك، فقد واصلنا المشاركة بروح من حسن النية ولا نزال نشارك في المناقشات والتعاون مع شركائنا والوفود الأخرى، ونلتزم بذلك.

وكان الشعور السائد في الجمعية العامة خلال الجولات العشر الأخيرة أن هناك أغلبية كبيرة من الوفود تؤيد توسيع كلتا فئتي العضوية. وكان هناك تأييد كبير لضم دول صغيرة ومتوسطة الحجم ولتعزيز تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الموسع. وما من شك في أن تبادل آرائنا في الماضي قد أسفر عن إحراز بعض التقدم، ولكننا نواجه خطر أن تصاب العملية بالعقم والجمود. وفي هذه المرحلة، تدعو المجموعة الأفريقية إلى إيجاد طرائق لوضع جدول زمني للمفاوضات. وندعو جميع الوفود وجميع المجموعات وجميع الأطراف المعنية بإصلاح مجلس الأمن إلى المضي قدما نحو إجراء عملية تفاوض حقيقية. ورأينا ببساطة هو أنه ما من سبيل يمكن أن يؤدي إلى الإصلاح الحقيقي سوى إجراء مفاوضات حقيقية.

ومجموعات الدول، بما فيها المجموعة العربية، فإنه بات من الأهمية الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن في ظل وجود إجماع بين الدول الأعضاء على مبدأ التغيير والإصلاح بعد أن تغير الواقع الدولي بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ولكن لا يعني ذلك التسرع في التوصل إلى حل لا يحظى بالتوافق المطلوب، أو وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل لعملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة العربية تأكيداً على أن المفاوضات الحكومية الدولية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح المجلس، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي وضع أسس المفاوضات وأكد ملكية الدول الأعضاء لها.

كما تؤكد مجموعة الدول العربية أن إعداد أساس لاستئناف المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة يجب أن يشمل جميع المواقف والمقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء خلال عملية المفاوضات، وأن دمج مواقف ومقترحات الدول الأعضاء بشأن توسيع وإصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم بموافقة الدولة أو مجموعة الدول صاحبة المقترح. ولا شك أن هذه المحددات الواضحة هي التي سيسترشد بها الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير راتراي، في جهوده لاستئناف التفاوض بهدف التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء حول كيفية المضي قدماً في هذا الموضوع الهام.

تدرك المجموعة العربية أهمية العناصر الخمسة الرئيسية في عملية إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الإطار، تود المجموعة أن تسلط الضوء على مسألة حق النقض.

إذ ساهم التعسف في استخدام الدول الخمس الدائمة العضوية لهذا الحق في حالات عديدة في النيل من مصداقية

توافق الآراء الذي نسعى إليه جميعاً ونراه ضرباً من الوهم سيصبح حقيقة واقعة. وما من مسألة معروضة علينا بوصفها الجمعية العامة أهم من تنشيط هذه المنظمة، وإصلاح مجلس الأمن دور رئيسي في هذا الصدد. ولا تزال المجموعة الأفريقية مستعدة لاتباع جميع النهج غير الرسمية، وستواصل عملية مد الجسور مع جميع المجموعات، سواء تلك التي تتفق بشكل وثيق مع مواقفنا أو التي تساورها شواغل كبيرة بشأن موقفنا، حيث إنه بالنظر إلى الظلم التاريخي، فإننا نرى أن موقفنا مشروع ونعتقد أن موقفنا يمكن أن يستمر في ظل أي عملية تفاوض.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء بيان باسم مجموعة الدول العربية. ويطيب لي في البداية أن أنقل لكم، السيد الرئيس، دعم مجموعة الدول العربية لجهودكم في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جهوده في تيسير أعمال المفاوضات الحكومية الدولية حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن. وترحب المجموعة بترشيح سعادة السفير راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، كرئيس جديد للمفاوضات الحكومية الدولية.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة يجعلنا أكثر تصميمًا وإصرارًا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها في إطار مناخ أكثر تمثيلاً وشفافية وحيادية ومصداقية. وتعتبر مسألة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في المجلس أحد الركائز الأساسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

فبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على المناقشات الرامية إلى توسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، تخللتها العديد من المبادرات والمواقف من قبل عدد من الدول

وتؤكد المجموعة ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاما دقيقا بحدود ولايته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن معروف للجميع، وهو المطالبة بتمثيل عربي دائم في أي توسيع مستقبلي في فئة المقاعد الدائمة لمجلس الأمن على النحو الوارد في الورقة المجمعة التي أعدها رئيس المفاوضات الحكومية، كما نود الإشارة إلى أهمية المناقشات التي جرت في الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت خلال الدورة الماضية والتأكيد على ضرورة عدم تحديد إطار زمني مصطنع قد يعرقل التوصل إلى حل شامل لعملية الإصلاح، لذلك، فإن المجموعة العربية تؤكد عزمها على الإسهام بإيجابية في اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة، من أجل التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

السيدة فرنكيبي (بلجيكا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مملكتي هولندا وبلجيكا. وأشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أشكركم أيضا سيدي، على رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أعلنتم من خلالها عن تعيين السفير كورتيناى راتراي رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتمنى للسفير راتراي التوفيق في منصبه الجديد، ونشكره على اضطراره بمواجهة هذا التحدي. ولدينا ثقة كاملة في قدرته على قيادة المفاوضات الحكومية الدولية بنجاح.

وتود هولندا وبلجيكا أيضا الإشادة بوجه خاص بالرئيس السابق، سفير أفغانستان تانين، الذي قاد بمهارة ومنذ سنوات عديدة، عمل المفاوضات الحكومية الدولية. كما نشكر السفير تانين وكامل فريقه على بحمل العمل الشاق الذي قاما به، خلال السنوات الماضية. ومن الإنصاف القول إننا قد أنجزنا

عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ

التدابير اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين، وقد عكس استخدام حق النقض من جانب الدول الدائمة العضوية على مدار السنوات الماضية حرص هذه الدول على الدفاع عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها من خلاله. ورغم محدودية استخدام حق النقض على مدار العشرين عاما الماضية مقارنة بالأعوام السابقة، فإنه لا يزال يشكل وسيلة فعالة لتحسين بعض الحكومات ضد المحاسبة. حيث تم استخدام حق النقض ١٥ مرة من إجمالي ٢٧ مرة خلال العشرين عاما الماضية بهدف حماية الممارسات غير المشروعة التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة على سبيل المثال.

ومن جهة أخرى، فقد بات من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء المزيد من الشفافية على عمله، ومن ثم، يجب النظر في الاتفاق على نظام داخلي دائم لمجلس الأمن، بدلا من النظام الداخلي المؤقت المعمول بها منذ عقود. كما يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العامة لمجلس الأمن لجميع الأعضاء بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية في المسائل التي يناقشها المجلس في عملية صنع القرارات، على أن توفر هذه الجلسات فرصا حقيقية لإسهام الدول غير الأعضاء في المجلس في النقاش الدائر والتقليل من عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى الحد الأدنى الذي يجعل عقدها هو الاستثناء وليس القاعدة، وفقا للنظام الداخلي فضلا عن إتاحة القرارات والبيانات التي ينظر فيها مجلس الأمن، والتشاور مع الدول المعنية ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها في مجلس الأمن، وفقا للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة العربية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها وتقديمها للدول الأعضاء،

مشروطة بتوافق آراء مسبق على النص المراد استخدامه. ومن شأن ذلك أن يعيّن الدعوة إلى الاتفاق على حل، قبل أن نبدأ في معالجة المشكلة بشكل حقيقي.

إننا نعمل على تصميمكم وتوجيهكم سيدي، لإحداث زخم جديد، لأن الهدف النهائي لمسعانا لا يزال مهماً أكثر من أي وقت مضى: ويتمثل في إنشاء مجلس أمن أكثر فعالية وشفافية ومساءلة وتمثيلية، ويعكس الحقائق الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين، ويسهم في جعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية، ويعزز النظام الدولي. وكما هو الحال دائماً، فإن هولندا وبلجيكا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الكامل لكم ولرئيس فريقنا العامل.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مسألة إصلاح مجلس الأمن واحدة من أهم القضايا المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، حيث أن المجلس هو الهيئة التي تضطلع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وستتوقف النتيجة النهائية لعملية إصلاح مجلس الأمن إلى حد كبير على فعالية جهود الجمعية العامة، وجهود الأمم المتحدة ككل، وكذلك على بنية الأمن الدولي.

إننا نهنئ سفير جامايكا، السيد راتراي، على تعيينه ميسراً للمفاوضات الحكومية الدولية.

ونأمل أن يسهم عمله في هذا المجال الصعب في الحفاظ على بيئة بناءة لإجراء المفاوضات، حتى يتسنى التوصل إلى حل مقبول على نحو متبادل. ونشكر سفير أفغانستان، السيد تانين، على ما قام به من عمل فعال طيلة الأعوام الخمسة الماضية.

إن الاتحاد الروسي، باعتباره عضواً دائماً في مجلس الأمن، يحيط علماً بضرورة جعل تلك الهيئة أكثر تمثيلية. غير أن الجهود في ذلك الصدد يجب ألا تؤثر على قدرة المجلس على

الكثير من العمل المثمر والهام خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. وقد بدأ ذلك بمبادرة الرئيس السابق للجمعية العامة، السفير جون آش، لإنشاء فريق استشاري لرئيس الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقدم الفريق الاستشاري ورقة غير رسمية، تقدم في رأينا أداة مفيدة جداً لمناقشتنا، وجرى استخدامها على هذا النحو من قبل العديد من الوفود. وقد عقدنا أيضاً تحت رئاسة السفير تانين مناقشات حول كل مجموعة من المجموعات الخمس الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، ومجموعة سادسة بشأن المسائل الشاملة. وقد أطلعنا السفير تانين خلال الصيف الماضي، بناءً على طلب من الرئيس السابق للجمعية العامة، على تقييمه الشخصي لعملنا، وقدم أيضاً توصيات محفزة للتفكير بشأن سبل المضي قدماً.

لقد قمنا لسنوات حتى الآن، بالتدقيق في عملية إصلاح مجلس الأمن من جميع الزوايا الممكنة. والمواقف معروفة بشكل جيد. ومن الواضح، الأمور التي تتباعد بشأنها الآراء، لكن من الأوضح أيضاً الأمور التي يمكن التوصل إلى توافق آراء كبير بشأنها. ولا ينتظر أحد مدة سنة أخرى من المناقشات المتكررة مع اختلافات طفيفة فقط. ولم يعد خلال هذا العام، ربما أكثر من أي وقت مضى، العمل كالمعتاد خياراً. لذلك، دعونا نبنى على نتائج العام الماضي، ونتخذ خطوة عملية أخرى. إننا نعلم جميعاً كيف بوسعنا القيام بذلك. لقد قيل ذلك مرات عدة في السابق، وأشار إلى ذلك السفير تانين في توصياته. وكما هو الحال في أي عملية أخرى في الجمعية العامة، فإننا بحاجة إلى الانخراط في عملية حقيقية لتبادل التنازلات. كما أننا بحاجة للشروع في مفاوضات حقيقية. وإلى القيام بذلك على أساس نص، من شأنه أن يمثل نقطة انطلاق، وليس استنتاجاً مفروغاً منه لمفاوضات تستند إلى نص وتسمح لنا في نهاية المطاف بالتلاقي بدلاً من التباعد، بغض النظر عن النص المستخدم كأساس. ومع ذلك، لا يمكننا القيام بمفاوضات تستند إلى نص

إننا على استعداد للنظر في أي خيار معقول لتوسيع عضوية المجلس، بما في ذلك ما يسمى بالخيار الوسط، أي الحل التوفيقى، ما دام يستند إلى التوافق في الآراء في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن. بيد أن حالة المفاوضات لا تُمكننا من القول إننا نقرب من التوصل إلى صيغة شاملة لإصلاح مجلس الأمن ستحظى بالدعم على أوسع نطاق ممكن. فالنُهُج ما زالت متضاربة تضاربا كبيرا، وأحيانا متعارضة تماما. وفي مثل هذه الظروف، فإننا لا نرى أن هناك بديلا لنواصل، في الدورة الحالية للجمعية العامة، العمل الحثيث المتمثل في التقريب بين المواقف.

ونأمل أن تُوجَّه جهود رئيس الجمعية العامة وميسر المفاوضات على وجه التحديد لتقديم كل ما يمكن تقديمه من دعم للمفاوضات على أساس أن الدول الأعضاء هي التي ينبغي أن تتولى زمام هذه العملية. وينبغي القيام بهذا العمل الصعب على نحو سلمي وشفاف وجامع، بدون وضع جداول زمنية تعسفية. ويجب علينا جميعا أن نأخذ في الحسبان أن هذا الأمر لا يحتمل تحديد أي مواعيد نهائية ومواعيد مصطنعة أو رمزية، مثلما لا يحتمل محاولات تسوية هذه المشكلة المعقدة بحجة قلم.

وفي الختام، ينبغي ألا ننسى أهم شيء - وهو أن إحراز التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن لا يرقن سوى بالإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى حل توفيقى. وناشد جميع الدول أن تتبع هذا المبدأ الأساسي.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بينما نقرب من موعد الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، لا يزال نظام السلم والأمن الدوليين الذي أنشأه الميثاق في صلب النظام الدولي تماما. فعندما تندلع الأزمات - في سوريا وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى أو في أي مكان آخر - فإن المجتمع الدولي يتطلع إلى مجلس الأمن مُلتَمساً

التصدي بسرعة وبصورة فعالة للتحديات الناشئة. ولهذا الأمر أهمية حاسمة اليوم، إذ نشهد انتشار بؤر النزاعات الساحنة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى الإبقاء على عضوية صغيرة لمجلس الأمن. والعدد الأمثل للأعضاء ينبغي ألا يتجاوز ما يزيد بقليل عن ٢٠ عضوا. ونرفض أي فكرة ستشكل تعديا على صلاحيات الأعضاء الدائمين في المجلس حاليا، بما في ذلك حق النقض. ونذكر بأن حق النقض عامل هام في تشجيع أعضاء المجلس على السعي إلى إيجاد حلول مقبولة ومتوازنة على نحو عام. ومحاولة إزالة حق النقض ستكون خطأ تاريخيا وسياسيا.

إن المناقشة بشأن كيفية إصلاح المجلس مناقشة صعبة استمرت لفترة طويلة. فقد عُقد ما مجموعه ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية. وأحرزت الدول الأعضاء بعض أوجه التقدم على مسار الإصلاح، غير أن الحل الشامل الذي سيرضي الأغلبية ما زال بعيد المنال. وإننا نؤيد تأييدا كاملا الرأي الذي كثيرا ما سمعنا من هذا المنبر، بأن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تتولى زمامها الدول الأعضاء كافة وبدون استثناء، وبالصيغة المعروفة المتمثلة في وجوب أن تحظى بتأييد الأعضاء على أوسع نطاق ممكن. وإذا لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة، فمن الضروري من الناحية السياسية كفالة الحصول على تأييد عدد من الدول الأعضاء، أكبر بكثير من أصوات أغلبية الثلثين المطلوبة قانونا في الجمعية العامة.

نحن على اقتناع بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تُحلّ بالوسائل الحسابية حصرا، عن طريق استخدام مختلف أشكال التصويت للحصول على العدد الأدنى المطلوب من الأصوات. ومن غير المرجح أن تعزز النتيجة المحققة بهذه الطريقة سلطة المجلس وفعاليته، ومن المؤكد أنها لن تعزز منظمنا العالمية - بل على العكس من ذلك. وفي الوقت ذاته،

فئة العضوية غير الدائمة فقط. لكن ليس المراد منه أن يكون نهجا انتقاليا إلى نتيجة نهائية محددة. بل على العكس من ذلك، إنه نموذج قابل للتطبيق في حد ذاته، ولو أنه ينطوي على إمكانية مواصلة تغييره في إطار استعراض بعد ٢٠ سنة أو ما إلى ذلك. وإننا نظل على اقتناع بأن هذا النهج هو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق فيما يتعلق بالتوسيع، سواء من حيث قبوله في الجمعية أو فيما يتعلق بعملية التصديق التي لا بد منها. وعلاوة على ذلك، لدينا الكثير من الشكوك بأن إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض ستجعل مجلس الأمن حقا هيئة أكثر فعالية، ونرى أن الكثير من الوفود الأخرى تتشاطر هذه الشكوك.

وكل من يشارك، لسوء طالع، في جلسات المفاوضات الحكومية الدولية سيسمع الكثير عن الرغبة في التوصل إلى حل شامل، وعن السبب الذي يحتم علينا تفادي اتباع نهج تدريجي. ومما لا شك فيه أننا نتفق مع الرأي القائل بأن تعديل الميثاق مهمة كبيرة، وبأنه ينبغي لنا أن نوجد مجموعة من التعديلات تشمل جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. وهذه التعديلات تحديدا هي التي من المفترض أن تتناولها المفاوضات الحكومية الدولية. لكننا لا نوافق على استخدام هذا الأمر كذريعة لكيلا نناشد المجلس أن يتخذ فورا ما يمكن أن يتخذه من تدابير لزيادة شفافيته وفعاليته وخضوعه للمساءلة. إن ممارسة المجلس تتطور، وهو يقوم بالتعديلات للتصدي للتحديات التي يواجهها، على الرغم من أن الكثيرين منا يودون رؤية المزيد من ذلك. ومن الواضح في رأينا أن استخدام التوسيع أو عدم التوسيع كذريعة لعدم تعزيز هذا النوع من التحسينات سيأتي بنتائج عكسية.

ونفكر، بصورة خاصة، في الجهود الرامية إلى وضع مدونة لقواعد السلوك من شأنها أن تحد من استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم فظيعة، وهو الاقتراح

القيادة والتوجيه. والسلطات المخولة للمجلس بموجب الميثاق سلطات فريدة، مما يفرضي إلى توقعات كبيرة. وغالبا ما لا يتم الوفاء بتلك التطلعات. وبعجز المجلس عن القيام بدور حاسم في النزاعات، مثل النزاعين في سوريا وأوكرانيا، فإنه قد يخسر دوره المركزي ويولد الانطباع بأنه لا يستطيع أن يعالج معالجة فعالة سوى الأزمات التي لا يشعر فيها الأعضاء الدائمون بأن لهم فيها مصلحة وطنية.

لقد أقر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بضرورة إصلاح مجلس الأمن وأيد "الإصلاح المبكر" لمجلس الأمن، إذ تعهد القادة بمواصلة جهودهم بغية التوصل إلى قرار تحقيقا لتلك الغاية. ومنذئذ، لم نقطع أي شوط يقربنا من إصلاح مجلس الأمن. وهذا ليس بسبب نقص الاقتراحات، بل بسبب عدم المشاركة مشاركة حقيقية. وبالنظر إلى كثرة الأمور المعرضة للخطر، وعدم التفاهم على الجدول الزمني وانعدام أي عملية واضحة، من السهل علينا جميعا تكرار مواقفنا بدلا من إبداء التنازلات التي ستمكننا من المضي قدما.

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، فإن وفد بلدي يؤيد نموذجا يقدم حلا وسطا بين الموقفين الأشد تطرفا. وذلك النموذج، الذي عرضناه باعتباره اقتراحا مكملا قبل عامين، سيضيف فئة مقاعد منتخبة للأجل الطويل في المجلس، بفترات ولايات تمتد من ثمانية إلى عشرة أعوام، مثلا. وسيُسمح للدول في فئة المقاعد الجديدة أن تترشح لإعادة انتخابها فورا بعد انتهاء ولايتها. والدول التي تشارك في الانتخابات للحصول على المقاعد الطويلة الأجل ستُمنع من الترشح للانتخابات للحصول على المقاعد الحالية لفترة سنتين طويلة مدة ما كان سيكون فترة ولايتها. وسيجري استعراض إجباري للآلية بعد قضاء فترتين في المقاعد الجديدة الطويلة الأجل.

إن هذا نهج وسط لأنه يسعى إلى سد الفجوة بين من يؤيدون التوسيع في الفئتين القائمتين ومن يريدون التوسيع في

إصلاح مجلس الأمن من أجل إحراز تقدم ملموس في هذه الدورة.

السيدة جونز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في هذه المناقشة العامة السنوية بشأن الموضوع المهم إصلاح مجلس الأمن.

تأتي مناقشة اليوم ونحن نتطلع إلى الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة التي تحل في العام القادم. والأمم المتحدة مكان مختلف جداً، شأنها شأن العالم. فمنذ تأسيسها، زادت عضوية المنظمة من ٥١ عضواً إلى ١٩٣. والتحديات التي تواجهها باتت أكثر تعقداً وإلحاحاً من أي وقت مضى - من التصدي لتفشي وباء الإيبولا إلى مكافحة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تهينة أسباب النجاح لعمليات حفظ السلام في نقاط الأزمات الساخنة. وبغية مواجهة تلك القضايا، نحتاج إلى مجلس أمن يمثل واقع عالمنا اليوم، مجلس قادر على تنفيذ ولايته تماماً.

إن عام ٢٠١٥ يشكل معلماً بارزاً ولحظة ذات مغزى للعضوية حيث تنظر في السبل الملائمة لتحقيق إصلاح ناجح للمجلس. وبالنسبة للولايات المتحدة، مازلنا نرى أن من الأهمية بمكان أن يحظى أي إصلاح للمجلس بأوسع توافق ممكن بين الدول الأعضاء. وتحقيقاً لذلك، نحتاج إلى اتباع مسار جاد ومتأن إلى الأمام. والولايات المتحدة ملتزمة بهذه العملية وتظل منفتحة إزاء توسيع معتدل في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. والنظر في أي البلدان تستحق العضوية الدائمة في المستقبل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرتها واستعدادها للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الأمم المتحدة الأخرى، وقدرتها على ممارسة المسؤولية الثقيلة المترتبة على عضوية مجلس الأمن.

ووفدي يهنئ السفير راتراي على تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن إصلاح

الذي نؤيده بكل بقوة. والاتفاق بهذا الشأن لا يحتاج إلى تعديل الميثاق، ولا يقتضي أي إجراء بحد ذاته من قبل الجمعية العامة على الإطلاق. وبالتأكيد، فإن هذا الاتفاق بشأن مدونة قواعد السلوك لا يتطلب الانتظار ريثما يتم الاتفاق على كيفية توسيع عضوية مجلس الأمن. وهذا ينسحب على القضايا المتصلة بأساليب العمل بشكل عام. والقصد من القرار ٥٥/٦٢، الذي أنشأ ولاية المفاوضات الحكومية الدولية، أنه يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن الموسع ولا شيء غير ذلك. وهو لا يمنع اتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تجعل المجلس جهازاً أكثر فعالية اليوم.

وإذ ننظر في كيفية المضي قدماً في إصلاح المجلس، فإننا لا نرى أي جدوى في مجرد استعراض الاقتراحات المطروحة في المفاوضات الحكومية الدولية على غرار ما فعلنا في السنوات الخمس الماضية. وتقرير العام الماضي للفريق الاستشاري الذي رفع للرئيس السابق جون آش يوفر لنا ملخصاً محكماً لكل المواقف التفاوضية. وقد حان الوقت إما لمحاولة شيء جديد أو التخلي عن المفاوضات الحكومية الدولية.

ونحن نشكر السفير تانين على جهوده الدؤوبة على مدى السنوات الخمس الماضية، ونرحب بالسفير راتراي ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الصعبة. ونأمل أن يضطلع بالدور الريادي الذي يمنح تقليدياً لأولئك الذين يقودون المفاوضات نيابة عن رئيس الجمعية العامة. وهكذا تدار كل المفاوضات التي يشارك فيها الأعضاء في هذا المبنى ولا نرى سبباً يجعل هذه المفاوضات مختلفة. وقبل أن نشرع في المفاوضات الحكومية الدولية، نود أيضاً أن نرى تقييماً من الرئيس بشأن النتائج التي يشعر أنها يمكن أن تتحقق في الدورة الحالية للجمعية. وهذا يوفر لنا مقياساً لقياس ما أحرزنا من تقدم.

ونحن مستعدون للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع رئيس المفاوضات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن

السفير راتراي أعمال اللجنة الأولى، ونحن على ثقة بأن تعيينه يبشر بالخير للمفاوضات الحكومية الدولية. ونشكر السفير تانين، سفير أفغانستان، على إدارته للعملية بمهارة حتى الآن.

ونحن نتطلع إليكم الآن، سيدي، كرئيس للجمعية العامة، لتمكين رئيسنا من خلال إعطائه، تحت قيادتكم، نصاً يبدأ كل منا على أساسه الانخراط في مفاوضات فعلية. فهذا سيكون منعشاً للذهن خلافاً لكل جولات المفاوضات السابقة في هذه العملية. لا بد أننا فعلاً المنتدى الوحيد في الأمم المتحدة الذي يتفاوض من دون نص تفاوضي على الطاولة أمامنا. وكما ذكر وفدي مرات عديدة في الماضي، فمن دون نص تفاوضي، من المستحيل لأي منا أن يثبت التزامه بتعددية الأطراف والتحلي بالمرونة في التوصل إلى نتيجة لإبلاغها لرؤساء دولنا وحكوماتنا في أيلول/سبتمبر من العام القادم.

وكما هو الحال في جميع العمليات التفاوضية الأخرى الجارية في الجمعية العامة، ينبغي ألا تعتبر مفاوضاتنا الحكومية الدولية متحيزة ضد أي بلد منفرد أو مجموعة من البلدان لمجرد وجود نص مطروح على الطاولة. ولكن، إن لم يوجد نص على الطاولة، سيكون لدينا بالتأكيد سبب وجيه لتبين وجود تحيز ضد من يشارك منا بجدية في تنفيذ الولاية الصريحة التي كلفنا بها قادتنا في عام ٢٠٠٥ من أجل الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

ثانياً، يعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أن رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية هي في صالح التوصية بتوسيع كلتا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة، في مجلس الأمن بعد إصلاحه. وهذا يشمل العديد من الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى أي تجمعات، وكذلك التجمعات الكبيرة والتجمعات المؤيدة للإصلاح، مثل مجموعة L.٦٩ ولجنة الـ ١٠، التي تمثل توافق آراء إيزولويني للمجموعة الأفريقية، والجماعة الكاريبية، والدول الجزرية الصغيرة النامية،

مجلس الأمن. كما نتوجه بالشكر للسفير تانين على إدارته لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنوات الخمس الماضية. ومازلنا نعتبر المفاوضات الحكومية الدولية المنتدى الملائم للمناقشات المستمرة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

أخيراً، فإننا نحث الجميع على المشاركة بشكل بناء في الجلسات القادمة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن نعرف أن العديد من الدول الأعضاء تشعر أن هذه المسألة قد درست لفترة طويلة جداً دون اتخاذ أي إجراء ملموس. لكننا نأمل، بالعمل معاً، أن يتسنى لنا النظر في توجهه إلى الأمام يكون مقبولا لدى أوسع أغلبية ممكنة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ترتيب يمكن أن ينهض بالمسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين على أفضل وجه، وذلك تمشياً مع المثل العليا التي اعتبرها مؤسسو الأمم المتحدة أساسية.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الفعالة والجديرة بالإعجاب للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة منذ توليتموها في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويمكنكم، سيدي، أن تعولوا على دعم وفدي الكامل في مساعدتكم في كل مساعيكم خلال دورة الجمعية العامة هذه.

واسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل سانت لوسيا باسم مجموعة L.٦٩، والبيان الذي أدلى به ممثل البرازيل باسم مجموعة الأربعة. أود أيضاً أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم الجماعة الكاريبية.

وأود أن أطرح ما يلي للنظر فيه اليوم. أولاً، نرحب بحرارة بتعيين السفير كورتني راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن. لقد أعجبنا بالطريقة البناءة التي أدار بها

عن هذا التعثر بوضوح تام تلك السلسلة من الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية وتلحق الضرر بحياة الملايين من الأشخاص، والتي يبدو أن المجلس يفتقر إلى الإرادة أو الموارد اللازمة للتصدي لها. وحتى في مجال اختصاصه الأساسي، فإن المجلس غير قادر على التصرف بمصادقية، نظراً إلى طابعه غير التمثيلي في الأساس.

ولكي يكون المجلس أكثر فعالية، فلا مناص من الإصلاحات التي توخاها قادتنا بصورة جماعية قبل ١٠ سنوات لكونها ضرورة ملحة. وإذا ما نفذت هذه الإصلاحات بشكل صحيح، فإن من شأنها أن تعيد إلى المجلس مصداقيته وأن تمكنه من تحمّل المسؤولية عن مهامه عن طريق الاستفادة من الموارد الجديدة التي هو بحاجة إليها، المالية والفكرية منها على حد سواء، والأهم من ذلك أن تمكنه من استعادة أحكام الفصل السادس من الميثاق، التي تقتضي اللجوء إلى الوسائل السلمية وغير العنيفة لتسوية المنازعات على أساس سيادة القانون، وهي أفضل وسيلة لصون السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكر رئيس وزراء الهند من على هذه المنصة في ٢٧ أيلول/سبتمبر:

”ومن الأهمية بمكان أن نحسّن مجلس الأمن بجعله أكثر ديمقراطية وتشاركية. والمؤسسات التي تعبّر عن ضرورات القرن العشرين لن تكون فعالة في القرن الحادي والعشرين، فهي تواجه خطر أن تصبح عديمة الجدوى“ (A/69/PV.15، صفحة ١٧).

وذكر أيضاً أننا سنواجه خطر اضطرابات مستمرة لن نستطيع أحد التصدي لها. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن نفي بالوعد بإصلاح مجلس الأمن بحلول عام ٢٠١٥.

السير مارك لايل غوانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لإتاحة هذه

ومجموعة الأربعة، ومؤخراً، مجموعة الدول العربية مع مطالبتها بمقعد دائم.

ويستند تقييماً إلى البيانات التي أدلت بها تلك الدول الأعضاء في عملية المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن، فضلاً عن أكثر من ١٠٠ بيان أدلى بها مؤخراً رؤساء الدول والحكومات خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين، المعقود في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وهذا الأخير حقيقة مسجلة ويجب عدم تجاهلها أو التشكيك فيها حين ينظر في تأكيدنا هذا الذي أدلينا به تواتراً.

ثالثاً، نعتقد أن الإصرار على أن أي حركة إلى الأمام لا يمكن أن تتم في عمليتنا هذه قبل أن يكون لدينا إجماع كامل على أي نص في بداية العملية هو أمر لا يتماشى مع التوافق العام على الإصلاح المبكر للمجلس بتكليف من قادتنا في الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وعليه، فإننا نطالب ببدء المفاوضات الفعلية والانخراط في الأخذ والعطاء لتحديد ما يعنيه الإصلاح المبكر للمجلس بالنسبة للأغلبية الساحقة منا في الجمعية، وذلك، بمجرد أن يطرح رئيسنا الجديد على الطاولة أمامنا النص التفاوضي الذي تجيزونه، سيدي الرئيس.

وسيكون قدحا في التزاهة الجماعية للمنظمة برمتها، إن أدركنا ظهورنا لهذا الموضوع وتجاهلناه تماماً حين يجتمع قادتنا في العام المقبل لحضور مؤتمر القمة التاريخي بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يضع هذه المسألة مرة أخرى في السياق الذي ينبغي أن يعمل فيه مجلس الأمن في واقع الأمر. فقد أصبح هذا المجلس اليوم جهازاً متعثراً للغاية، علماً بأنه تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويؤدي مهامه بموجب المادتين ٢٤ (١) و ٢٥ باسم جميعفرادى الدول الأعضاء. وتكشف

النظام السوري من مواصلة ارتكاب الفظائع الجماعية وجرائم الحرب. ولا يسعنا أن نتصور أية حالات يمكن أن تمارس فيها المملكة المتحدة حق النقض بهدف الحيلولة دون الاستجابة المناسبة للفظائع الجماعية أو غيرها من الأزمات الكبرى. لكن ولكي تكون هذه المبادرة مجدية، فإنها تتطلب التأييد من جميع الأعضاء الدائمين في المجلس بطبيعة الحال.

ومن المهم أن نستمع إلى الحجج المتعلقة بالمسائل الخلافية من قبيل حق النقض، غير أنه ينبغي أن نحرص أيضا على ضمان ألا تلهينا تلك الطائفة المختلفة من وجهات النظر المتعارضة بشأن حق النقض عن المهمة الأساسية الشاغلة المتمثلة في توسيع عضوية المجلس، كي نكفل تمثيله لعالمنا الحديث هذا بشكل أفضل.

وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ويجب أن يقترن تحسين فعالية المجلس بأي مناقشة متعلقة بزيادة حجمه. وما تزال المملكة المتحدة تعمل جاهدة على كفاءة نظر المجلس على نحو مستمر في سبل جديدة تمكنه من تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته، بما في ذلك من خلال استخدام أوجه التقدم التكنولوجي. ونرحب دائما باقتراحات التحسين العملية الجديدة، كما نرحب بالروح البناءة التي شارك بها فريق المساءلة والاتساق والشفافية في المناقشات بشأن أساليب عمل المجلس.

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):
ترحب كوستاريكا بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة.

ويرحب وفد بلدي بتعيين السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية

الفرصة لكرار التأكيد على التزامنا القوي بإصلاح مجلس الأمن.

وترحب المملكة المتحدة بحرارة بتعيين السفير كورتيناى راتراي، رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية الدولية. وأود أن أشيد بسلفه، السفير ظاهر تانين، الذي عمل بلا كلل من أجل الوصول إلى موقف مشترك بشأن المضي قدما معا. ونشكره على جهوده المتضافرة التي وفرت أساسا للتقدم الذي يجب علينا أن نعمل جميعا على تحقيقه. ونتطلع إلى التعاون الوثيق والمثمر مع السفير راتراي، ونأمل أن يساعد تعيينه على تنشيط العملية وتوجيهها نحو التوصل إلى نتيجة متفق عليها.

ما زال موقف المملكة المتحدة إزاء إصلاح مجلس الأمن ثابتا لم يتغير. وتؤيد المملكة المتحدة تخصيص مقاعد دائمة جديدة لألمانيا والبرازيل والهند واليابان، إلى جانب تمثيل أفريقيا بصورة دائمة. ونؤيد أيضا التوسع في عدد المقاعد غير الدائمة. وكما قال آخرون، فإننا سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية العاشرة للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. فلنحتفل بهاتين المناسبتين بأن نعمل على إجراء إصلاح حقيقي.

لقد ثبت أن الخلاف على ما إذا كان ينبغي توسيع حق النقض أم خلاف ذلك يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق إحراز أي تقدم نحو إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن تكون الأولوية بالنسبة لنا جميعا هي أن نكفل عدم تقليل أي إصلاح نجريه من قدرة المجلس على التصدي بفعالية للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، لا تؤيد المملكة المتحدة تمديد حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد. وننوه مع الاهتمام بالمبادرة الفرنسية بشأن التقييد الطوعي لممارسة حق النقض من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين، ونرحب بالمناقشة القيمة التي أثارها. لقد شعرنا بالأسف إزاء الطريقة المستهترّة التي استخدم بها حق النقض منذ عام ٢٠١١ والتي مكنت

الدولية. ونشكر أيضا السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان على عمله.

ونكرر التزامنا بمواصلة العمل مع الأعضاء بقدر أكبر من الجدية في هذه العملية التي ينبغي أن تسترشد بالمبادئ الأساسية التي تحكم المنظمة، وتؤدي أولا وقبل كل شيء إلى تعزيز تعددية الأطراف.

لقد شاركت كوستاريكا في جميع جولات المفاوضات الحكومية الدولية، وقدمت حججا واضحة ومقترحات محددة بشأن الأسباب الكامنة وراء موقفها المبدئي. وقد تمثل هدفنا في: إصلاح مجلس الأمن بطريقة عميقة شاملة وبمشاركة الجميع، استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومعايير الشرعية والتمثيل والفعالية والشفافية.

ولا يمكن إجراء الإصلاح هذا بصورة ديمقراطية إلا عن طريق الالتزام بالتوافق والتحلي بروح بناءة ومرنة فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك السبب تتشاطر كوستاريكا الشواغل والمقترحات التي أعرب عنها ممثل إيطاليا باسم الاتحاد من أجل توافق الآراء.

لقد واصلت كوستاريكا - في جميع جولات المفاوضات الحكومية الدولية - توضيح الأسباب وراء اعتراضها الشديد على إنشاء مقاعد دائمة جديدة، ومنح أي حق آخر للنقض في مجلس الأمن. وترى كوستاريكا أنه لا يمكن إصلاح مجلس الأمن بطريقة فعالة، مشروعة وديمقراطية إن لم تتجاوز توسيع نطاق الامتيازات التي تتمتع بها الأقلية حاليا، وإضافة مقاعد دائمة للآخرين.

وعليه، فقد حاجج بلدي بأن توسيع فئة العضوية غير الدائمة بما يلزم من الحرص، وعلى أن يكون هناك خيار لأن تبقى الدول على مقاعدها لفترة تزيد على سنتين متتاليتين، هو السبيل الوحيد لإيجاد هيئة أكثر تمثيلا وشرعية - هيئة

تُسمع فيها الأصوات والآراء العالمية الجديدة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي يمكن أن يسهم استعادها في الاضطلاع بدور نشط في إطار البنود المعروضة حاليا على مجلس الأمن في كفالة قدر أكبر من المساءلة أيضا من جانب الأعضاء غير الدائمين.

إن هندسة التحول في التمثيل هذه ستجعل من الممكن أيضا زيادة فرص الانتخاب في المجلس إلى حد كبير، حيث تستفيد في المقام الأول البلدان الصغيرة مثل بلدي، والتي تشكل أغلبية أعضاء المنظمة. ويتمثل الهدف في زيادة الإمكانات الحقيقية لجميع الأعضاء، وليس الحد منها بشكل أكبر.

كما أن تحسين أساليب العمل بشكل عميق أمر من شأنه أيضا أن يفضي إلى تعزيز تلك الإمكانات الحقيقية. ونحن نعرف أن مجلساً أكبر ينبغي أن يعمل على أساس إجراءات تتيح المزيد من الوضوح وتتسم بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ بها و قدر أكبر من المنهجية والشفافية.

تشعر كوستاريكا بالقلق لأن الوثيقة التي قدمها الفريق الاستشاري يجري طرحها كأداة للمساعدة على تنظيم المفاوضات الحكومية الدولية، وهي في الواقع موجز لبعض مقترحات عملية التفاوض وليس جميعها. ويعتقد بلدي أن وثيقة الفريق الاستشاري لا يمكن ولا ينبغي أن تكون أساساً لتوجيه عملنا. تتمتع المفاوضات الحكومية الدولية والنصوص التي عملنا عليها معاً بوصفها هيئة تتألف من ١٩٣ بلداً بالأسبقية والشرعية المطلقة أكثر من أي عملية أخرى أو نص مواز. الوثيقة الوحيدة التي يمكن أن تستقطب دعم جميع الأعضاء هي الوثيقة الثانية المنقحة.

لا يكمن الحل في تقديم مقترحات جزئية للإصلاح خارج عملية المفاوضات الحكومية الدولية. فذلك لا يمكن إلا أن يزيد انقسام الأعضاء ويؤجل إمكانية الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويجب الامتنال لمحتوى المقرر ٥٥٧/٦٢ والتفاوض،

أفضل الواقع السياسي الدولي المتغير من أجل التصدي بفعالية للتحديات العالمية.

أظهرت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي تنتمي إليها جمهورية كوريا، المرونة في مقترحاتها لإصلاح مجلس الأمن. ونود أن نرى تقدماً يحرز في المفاوضات. إن اقتراح المجموعة لمقاعد ذات أجل أطول يمكن إعادة انتخاب من يشغلها يمكن أن يكون بمثابة حل توفيقى قابل للتطبيق. ونتطلع إلى رؤية أفرقة التفاوض الأخرى تتخذ نهجاً بناءً للمضي قدماً بجدول الأعمال. بالنسبة إلى المسألة الإجرائية، هناك درس يمكن أن نستخلصه من المفاوضات السابقة وهو أن أي صيغة إصلاح يجب أن تحظى بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. وضرورة السعي إلى توافق في الآراء، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٥٥٧/٦٢، لمعالجة تلك المسألة الحساسة.

ينبغي أيضاً تناول إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة تشمل جميع المجالات الرئيسية الخمسة. وتتطلع جمهورية كوريا إلى إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إصلاح المجلس في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، فضلاً عن قيادة السفير كورتي راتراي، الذي عين حديثاً ميسراً للمفاوضات الحكومية الدولية، والذي نؤكد له تعاوننا الكامل. كما نشكر السفير تانين، الميسر الأول، على جهوده الدؤوبة لدفع المفاوضات إلى الأمام. وسنواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في هذه المهمة الهامة.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم منذ توليكم منصب الرئيس في أيلول/سبتمبر، في توجيه بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا، والتي تشمل إصلاح مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به آنفاً السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، ممثل عن البرازيل،

بحسن نية وفي إطار من الانفتاح والشفافية، بشأن إجراء إصلاح شامل للمجلس يأخذ في الاعتبار المواضيع الرئيسية الخمسة الواردة في اقتراحات الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى أوسع اتفاق سياسي ممكن.

تؤكد كوستاريكا مجدداً استعدادها للمشاركة في كل المشاورات التي تراها الرئاسة لازمة، والتعاون بروح بناءة والمشاركة النشطة لتصميم عملية تسمح لنا بالمضي قدماً في هذه اللحظة الحاسمة من مستقبل المنظمة - وهي عملية ينبغي أن تؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن للجميع، وليس فقط من أجل قلة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت. إن لإصلاح مجلس الأمن أهمية كبيرة لعمل المجلس ومستقبل الأمم المتحدة. ونحن نقدر مبادرتكم للعمل من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن جدول الأعمال هذا، بالتشاور الوثيق مع أعضاء الأمم المتحدة.

تؤيد جمهورية كوريا إصلاح مجلس الأمن بوصفه مسألة عاجلة وهامة. يحتاج المجلس إلى إصلاح وفقاً للحقائق الجيوسياسية المتغيرة في عالم اليوم. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان التوصل إلى مجلس أمن يكون أكثر تمثيلاً ومساءلة وديمقراطية وكفاءة. والطريقة المعقولة الوحيدة لتحقيق ذلك لا بد أن تكون بإجراء انتخابات دورية. إن التوسع في عدد الأعضاء المنتخبين من شأنه أن يحقق توازناً أفضل في المجلس وبالتالي تحسين عمله. المسألة عن طريق الانتخابات أمر أساسي لحكوماتنا وبرلماناتنا ومنظماتنا المتعددة الأطراف؛ وينبغي أن ينطبق المبدأ نفسه أيضاً على مجلس الأمن. إن انتخاباً لمرة واحدة يسمح لحفنة من البلدان أن تظل في المجلس إلى أجل غير مسمى يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمساءلة. والأهم من ذلك أنه لن يتسنى للمجلس أن يعكس بشكل

وأنا أولى أهمية كبيرة للمفاوضات الحكومية الدولية. فهي توفر المنتدى الوحيد الذي يمكن لجميع البلدان الأعضاء التفاوض فيه حول هدفها المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. وأدت الورقة غير الرسمية للفريق الاستشاري الذي أنشأه الرئيس السابق جون آش، وكذلك التقييم الذي أعده الرئيس السابق للمفاوضات، إلى توليد زخم إيجابي للمفاوضات. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن، لا بد من أن نعترف بأن المناقشات لا تزال في طريق مسدود. ونحن لا نملك ترف مواصلة العمل كالمعتاد في عام ٢٠١٥. ويجب ألا نحول المفاوضات إلى عملية لا نهاية لها.

ومن أجل البدء في مفاوضات حقيقية بقيادة الرئيس ورئيس المفاوضات الجديد، يجب أن نعمل على أساس نص تفاوضي. وفي هذا السياق، كان من دواعي سروري، سيدي، أن رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر قد شجعت الدول الأعضاء على دفع العملية نحو إجراء مفاوضات تستند إلى نص. وفي أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، قرر وزراء خارجية مجموعة الأربعة التواصل مع الدول الأعضاء لمناقشة نماذج لمجلس أمن موسع. وأعتقد أن ذلك التواصل سيحقق زخماً إيجابياً لإعداد نص تفاوضي وأنه سينشط المناقشات في المفاوضات الحكومية الدولية.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشير إلى مسألة حق النقض، وهي من أصعب المسائل التي نعالجها لدى مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وقد علمنا بمبادرة اقترحتها فرنسا للامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ونحن نرحب بالاقترح الفرنسي. وتكمن أهميته في أن يتقدم عضو دائم في المجلس باقتراح للحد من استخدام حق النقض. وتأمل اليابان في أن ينضم الأعضاء الدائمون الآخرون إلى المبادرة الفرنسية.

بالنيابة عن مجموعة الأربعة (G-4). وأود أيضاً أن أهنيئ سفير جامايكا كورتني راتراي بصفته الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية. لقد أظهر السفير راتراي بالفعل قدرة رائعة على بناء توافق في الآراء، بصفته رئيس اللجنة الأولى. وأقدم الدعم الكامل والتعاون مع الرئيس الجديد.

وأعرب عن امتناني الخاص لرئيس الجمعية العامة السابق السفير جون آش، والرئيس السابق للمفاوضات الحكومية الدولية السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان. عمل السفير تانين، على وجه الخصوص، بلا كلل بصفته رئيساً خلال السنوات الست الماضية للمضي بالعملية إلى الأمام. ومن الإرث الهام الذي تركه الوثيقة الثالثة المنقحة الصادرة في عام ٢٠١١، وتقييمه للمفاوضات الحكومية الدولية الصادر في تموز/يوليه.

وكما أشار العديد من المتكلمين الذين سبقوني، نحن مقدمون على فرصة هائلة مع اقتراب الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وسوف يصادف أيلول/سبتمبر القادم مرور ٥٠ عاماً على إصلاح مجلس الأمن للمرة الأولى والوحيدة. نتذكر جميعاً هنا طلب قادتنا جميعهم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن. وأعتقد أن الوقت قد حان للتحرك قدماً من أجل الوفاء بالولاية المسندة من جانب قادتنا في مؤتمر القمة.

ونحن ندرك جميعاً أنه منذ ٥٠ عاماً، عندما تم توسيع المجلس، كان مجموع أعضاء الأمم المتحدة هو ١١٧ بلداً. ونحن اليوم ١٩٣. وعلى الرغم من إضافة ٧٦ بلداً، ما زالت عضوية مجلس الأمن هي نفسها. ينبغي للمجلس أن يعكس الواقع الجغرافي السياسي للقرن الحادي والعشرين بزيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وأعتقد بقوة أنه ينبغي انضمام المزيد من البلدان، لا سيما من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، إلى المجلس.

الوقت نفسه، ينبغي أن يتيح للمزيد من البلدان، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة، المزيد من الفرص لخدمة المجلس والمشاركة في صنع قراراته والقيام بدور أكبر في الدعم الفعال لمقاصد ومبادئ الميثاق والمبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات الدولية. وإصلاح المجلس أمر يرتبط بمستقبل الأمم المتحدة والمصالح المباشرة لجميع الدول الأعضاء. وتعزيز التقدم في عملية الإصلاح سيتطلب من الدول الأعضاء إجراء مشاورات مكثفة ومراعاة مصالح واحتياجات بعضها بعضاً، ولا سيما مصالح واحتياجات البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، للتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء.

وتعتقد الصين أن من الضروري التقيد بعدد من المبادئ الرئيسية. وأولها هو مبدأ الوحدة. والجمعية العامة تقوم بدور انتقالي في هذه الدورة من خلال الاضطلاع بالمهمة التاريخية والفريدة المتمثلة في تلخيص تجارب الماضي واستكشاف سبل ووسائل جديدة للمضي قدماً في المستقبل. والوحدة ينبغي أن تكون الكلمة الرئيسية في هذه الدورة. فإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، لا يمكن أن يحرز تقدماً في خضم النزاعات أو الاتهامات أو المواجهة الخطيرة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تركز على الوحدة وأن تسعى إلى تعزيز سلطة وفعالية المجلس بزيادة تمثيل الدول الأعضاء فيه. ومن المهم ضمان أن يكون الإصلاح عملية لتسوية الخلافات وتعزيز الوحدة. وأي تعامل غير عادل مع مواقف الدول الأعضاء أو تحديد مواعيد نهائية مصطنعة للإصلاح، أو ما هو أسوأ من ذلك، فرض صيغ غير ناضجة للإصلاح بالقوة لن يؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات والانقسام بين الدول الأعضاء وإلى انحراف الإصلاح عن اتجاهه الصحيح وإلى تقويض المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم اليابان الثابت لكم، سيدي. فاليابان قد عقدت العزم على مواصلة التعاون معكم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية في هذه المرحلة الحاسمة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. ونرحب بتعيينكم للممثل الدائم لجامايا، السفير راتراي، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير تانين، ممثل أفغانستان، على الجهود التي بذلها على مدى السنوات الخمس الماضية بصفته رئيس عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن ندعم السفير راتراي في جهوده من أجل تنفيذ العمل وفقاً للولاية المسندة إليه وبطريقة بناءة من خلال الالتزام بموقف يقوم على الحياد والموضوعية والإنصاف، والاضطلاع بدور في التقريب بين أعضاء الجمعية العامة وخدمة الدول الأعضاء على نحو أفضل.

شهدت السنوات الأخيرة تغييرات أساسية وهامة في الحالات الدولية وزيادة في التهديدات والتحديات التي تواجهها البشرية على الصعيد العالمي. والدول الأعضاء تعلق آمالاً أكبر على مجلس الأمن. فمجلس الأمن منوط به المسؤولية الهامة عن صون السلام والأمن الدوليين، وهو يضطلع بتلك المسؤولية بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسلطة المجلس وكفاءته ترتبطان بشكل لا ينفصم بالدول الأعضاء وعددها ١٩٣ دولة. ومن شأن إجراء إصلاح معقول وضروري أن يساعد المجلس على أن يضطلع بصورة أفضل بالمسؤوليات المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعلى خدمة السلام والتنمية البشرية بصورة أفضل.

وما فتئت الصين تؤيد بنشاط إصلاح مجلس الأمن، وهي تعتقد أنه ينبغي أن يبدأ وأن يستند إلى إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل وصوت البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا. وفي

الدول الأعضاء. ولن يتسنى أن يمضي الإصلاح قدما في المسار الصحيح إلا عندما تسمو هذه الدول على خلافاتها وتقبل بحلول توفيقية وتراعي شواغل كل منها الأخرى.

تأمل الصين في أن تواصل الدول الأعضاء في هذه الدورة التقيد بالمقرر ٥٥٧/٦٢ وإجراء المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة. وستواصل الصين العمل مع بلدان أخرى من أجل التوصل إلى صيغة إصلاح تحظى بأوسع نطاق ممكن من توافق الآراء لدى الدول الأعضاء، وتتفق مع المصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة والمصالح المشتركة لأعضائها.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): سيتوافق العام المقبل مع الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الذي حض فيه قادتنا على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. كذلك سيتوافق مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء سريان مفعول التعديل على ميثاق الأمم المتحدة الذي تم في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥، وأدى إلى توسيع عضوية مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا، مع زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين من ٦ إلى ١٠ أعضاء. أما اليوم جميعا، فإن التعديل قد تم تماشيا مع الزيادة في عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١١٥ عضوا في عام ١٩٦٣. أما اليوم، فيبلغ عدد الدول الأعضاء ١٩٣ عضوا، ومن المحتمل أن يزداد هذا العدد.

جاء الزيادة الكبيرة في العضوية والتغيرات الهائلة في الجغرافيا السياسية العالمية والبيئة الجغرافية - الاقتصادية التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وكما نص عليه المقرر ٥٥٧/٦٢ الصادر في ٢٠٠٨، اتفقنا جميعا على أن يتم إصلاح المجلس في خمسة مجالات، لكي تماشى عضوية المجلس مع الواقع الحالي. فبعد عقدتين من المفاوضات، أولا في إطار الفريق العامل المخصص، وفي وفيما بعد في إطار عملية

والمبدأ الثاني هو ملكية الدول الأعضاء. فإصلاح المجلس يمس المصالح المباشرة لجميع الدول الأعضاء دون استثناء، وهذه الدول ينبغي أن تملك العملية وتوجهها. وينبغي ألا تُجرى المفاوضات الحكومية الدولية إلا على أساس مواقف واقترحات الدول الأعضاء، وينبغي أن تتعامل مع مقترحات جميع الأطراف على قدم المساواة، مع مراعاة مصالح وشواغل الجميع بأوسع توافق ممكن في الآراء. وهذا السيناريو هو الوحيد الذي يمكن أن يضمن مضي عملية الإصلاح قدما بطريقة سليمة ويكفل إحراز تقدم فيها. والتخفيض التعسفي للخيارات المطروحة في المفاوضات والتعجل بإجراء مفاوضات قائمة على أساس نص دون توافق آراء الدول الأعضاء لن يؤدي إلا إلى زيادة الانقسام والفرقة، وسيجعلان عملية الإصلاح أكثر صعوبة. وهذا يتناقض مع توقعات الدول الأعضاء.

والثالث هو مبدأ المشاورات الديمقراطية. فلا تزال توجد خلافات بشأن الأفكار الأساسية للإصلاح في ما يتعلق بمسائل مثل فئات العضوية وزيادة عدد أعضاء المجلس ونطاقه. وجميع الدول الأعضاء لديها مقترحاتها ومواقفها وهناك تباين كبير في الآراء. غير أنه كلما كانت الآراء أكثر تباينا، زادت ضرورة أن تجري الدول الأعضاء مشاورات متأنية تهدف إلى إيجاد توافق في الآراء. وينبغي أن نحول الاختلافات في الرأي إلى القوة الدافعة التي تدفعنا قدما في مناقشاتنا الحساسة فيما نسعى إلى إيجاد توافق في الآراء والتوصل إلى صفقة شاملة بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح.

فأعضاء الأمم المتحدة لن يقبلوا بأي حل إلا إذا تم التوصل إليه من خلال مشاورات متعمقة بين جميع الدول الأعضاء وكان يحظى بدعم الأغلبية. ولن يصمد أمام اختبار الزمن سوى القرار الذي تتخذه الدول الأعضاء بصورة مشتركة. وصلاحيات مجلس الأمن مسألة شائكة وصعبة. والسبيل إلى تحقيق تقدم في جميع مجالات إصلاح الأمم المتحدة يكمن في أيدي

بالتفاوض المبني على نص. ولكن، قبل أن نشرع في صياغة أي نص يجب علينا جميعا الاتفاق أولا على المبادئ للتوصل إلى طريق يفضي قدما، لا سيما بشأن القضية الأهم، أي زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

نرى أنه سيكون من الصعب جدا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين، على أضعف الإيمان في المستقبل القريب، بسبب المعارضة الشديدة من جانب بعض الدول الأعضاء التي تشكك في ضرورة إضافة المزيد من المقاعد الدائمة إلى عضوية المجلس. لكن هذا لا يعني أن هذه الزيادة لن تكون ممكنة في الأجل الطويل. إن البلدان التي ترغب في أن تصبح أعضاء دائمة جديدة عليها أن تثبت بأن لديها القدرة والالتزام لكي تعمل على تعزيز المجلس، بينما من الجهة الأخرى، من حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقييم ما إذا كانت إضافة أعضاء دائمين جدد تركز على جدارة مثبتة بالبراهين. وبالإضافة إلى الدول الخمس الحالية الدائمة العضوية التي مُنحت مقاعد دائمة بسبب مساهمتها التاريخية في إنهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم إنشاء المنظمة الدولية الجديدة المعروفة اليوم بالأمم المتحدة، ينبغي منح مقاعد دائمة لأعضاء جدد إذا استطاعوا أن يبينوا بوضوح القدرة لديهم على صون السلام والأمن الدوليين. والالتزام بذلك. غير أن الأهم من ذلك أن توسيع العضوية الدائمة لا بد من يثبت جدواه في تعزيز كفاءة عمل المجلس وفعاليته.

بغية إتاحة الفرصة للأعضاء الطامحين في الحصول على مقاعد دائمة لإظهار القدرة والالتزام، ينبغي إدخال فئة عضوية مؤقتة تمكنهم من العمل في المجلس لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، على أساس الشروط والمعايير القائمة. وإذا ما أعيد انتخابهم لفترة ولاية ثانية، يمكن بعد ذلك أن يعاد النظر أثناء أو بعد الفترة الثانية في إمكانية توسيع العضوية الدائمة. ومع ذلك، فإن إضافة مقاعد مؤقتة لا ينبغي أن يؤثر

التفاوض الحكومية الدولية، ينبغي أن يصبح بوسعنا التوصل إلى توافق في الآراء حول جميع هذه المجالات الخمسة.

فيما يتعلق بفئات العضوية، لا يوجد اعتراض على توسيع العضوية غير الدائمة. مع ذلك، لا تزال هناك آراء مختلفة بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين. أما فيما يتعلق بمسألة حق النقض، فيبدو أن هناك تأييدا متزايدا لما يسمى بمدونة قواعد السلوك التي اقترحتها فرنسا، بدلا من إلغاء حق النقض تماما، وهو أمر مستبعد جدا، إن لم يكن مستحيلا. أما فيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي، فيوجد توافق واضح في الآراء بشأن التمثيل الإقليمي العادل. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، يبدو أن هناك تقاربا في الآراء مفاده أنه ينبغي أن يتألف المجلس الموسع من عدد من الأعضاء يصل إلى منتصف العشرينات. وفيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس، ما من ثمة اعتراض على تحسين أساليب العمل سواء قبل الإصلاح أو بعده. وفي الواقع، ينبغي أن يكون تحسين أساليب عمل المجلس عملية جارية بحيث لا تكون رهينة للإصلاح الشامل للمجلس. أما بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فأعتقد أننا نتفق جميعا على أن تلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تعمل باتساق وفقا لولاية كل منها، كما ورد في الميثاق

إن المسألة الوحيدة التي يبدو أنها تعوق الإصلاح اللازم بشدة لمجلس الأمن تكمن في توسيع العضوية الدائمة. وفيما يتعلق بتلك المسألة، ما برحت تايلند على الدوام مفتوحة على جميع الأفكار أو المقترحات، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية، أو طرح ما يسمى بخيارات مؤقتة، أو خيارات وسطية. ونحن نتشاطر رأي عدد من الدول الأعضاء ومفاده أن الإصلاح لن يكون ممكنا إلا إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لإظهار المزيد من المرونة والاستعداد للدخول في مفاوضات تركز على الأخذ بالرد. ونحن أيضا منفتحون على الاقتراح المتعلق

لنا من أن نعترف بعدم تحقيقنا لأي تقدم في هذه المسألة. لقد طرح السفير تانين، ممثل أفغانستان الذي نرحب بعمله، أمام الدول الأعضاء وثيقة موجزة وعملية بشأن الطرائق الممكنة للإصلاح، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق للمضي قدماً، وبالتحديد في مسألة توسيع عضوية المجلس.

مع ذلك بينت المناقشات التي دارت في الدورة الثامنة والستين في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بأن الأغلبية من الأعضاء تنشئ الإصلاح. ولا يزال يتعين تحديد الترتيبات العملية بوضوح، بل أن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام، وعليها الآن الانتقال إلى المفاوضات القائمة على وجود نص، كما أكد عليه اليوم ممثلو غيانا، والبرازيل، وسانت لوسيا، وسيراليون، والهند.

تعتقد فرنسا بأنه ينبغي استغلال الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة لحمل الدول الأعضاء على الاتفاق على مشروع إصلاح طموح. ويأمل بلدي في يتم تعميم نص يمكن من إجراء مفاوضات محددة بهدف توسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن. هذا الإصلاح بالغ الأهمية. يجب أن على مجلس الأمن أن يأخذ يجسد على نحو أفضل حقائق عالم اليوم بينما يعمل على تعزيز قدرته على الاضطلاع الكامل بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

تأمل فرنسا أن يأخذ المجلس في الحسبان ظهور قوى جديدة لديها الاستعداد والقدرة لتحمل مسؤولية تبوء مقعد دائم في مجلس الأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقادرة على القيام بمهمة تقديم مساهمة كبيرة في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، تؤيد ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، فضلاً عن زيادة وجود البلدان الأفريقية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الجمعية العامة بالمبادرة الفرنسية بشأن التنظيم الطوعي لاستخدام حق النقض. إن

على توسيع العضوية غير الدائمة على أساس مبدأ التمثيل الإقليمي العادل.

بما أننا سنبدأ عما قريب الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة لعقد مؤتمر القمة العالمي، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا بروح من التوافق والمرونة في سياق المفاوضات الحكومية الدولية لكفالة أن تفضي مفاوضات الجولة الحادية عشرة المقبلة إلى نتائج ملموسة، وأن تؤدي إلى إحراز تقدم. أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر والتقدير للسفير طاهر تانين، ممثل أفغانستان على جهوده الدؤوبة وعلى الكم الهائل من الصبر الذي تحلى به طيلة السنوات الست التي ترأس فيها المفاوضات الحكومية الدولية. أود أيضاً أن أهنيئ بحرارة السفير كورتني راتري، ممثل جامايكا، على تعيينه مؤخراً رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية الجديدة. ويثق وفدي ثقة كاملة بالسفير راتري ويتمنى له التوفيق في عمله.

نحن بحاجة إلى نهج جديد وإلى العديد من الأفكار والمقترحات الجديدة للدفع قدماً بعملية الإصلاح. فتكرار المواقف المعروفة لا يؤدي إلى شيء. إن الأفكار التي طرحتها تايلند اليوم كلها تهدف إلى كسر طوق الجمود الحالي ومراعاة المجلس لكل الشواغل والمقترحات المقدمة من جميع الأطراف، المؤيدة أو الراضية لزيادة عدد المقاعد الدائمة. فلا يمكننا في النهاية تحقيق الإصلاح اللازم بشدة لمجلس الأمن، إلا إذا تم كسر طوق الجمود المحيط بالعملية.

السيد دينيو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بتعيين السفير راتري، ممثل جامايكا، ميسراً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتمنى له كل النجاح في مهمته.

لقد مضى على المناقشات الدائرة في الجمعية العامة حول إصلاح مجلس الأمن ما يقرب من عقدين من الزمن، ولا بد

تؤيد الجزائر تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران والكويت، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية، على التوالي. أود الآن، بناء على تعليمات من حكومتي، أن أضيف الملاحظات التالية.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، أود أن أؤكد من جديد التزام الجزائر بهذه المسألة الهامة جدا وأن أقول بأننا نتطلع إلى البناء على ما أنجز خلال الدورة الماضية على أساس مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ومما يثلج صدورنا أنه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، شدد العديد من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود، بما في ذلك وزير خارجية بلدي، على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وشرعية. ويجب علينا جميعا الآن أن نواصل السعي إلى تحقيق هدف التوصل إلى اتفاق على نموذج إصلاح يراعي القيم الأساسية للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الشمولية والديمقراطية، والمساواة، والمساواة، والشفافية.

إن تصويب هذا الاختلال في تكوين المجلس بهدف جعله جهازا أكثر شرعية ومسؤولا بصورة أساسية عن صون السلام والأمن الدوليين ما يرحب مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء وهدفا رئيسيا للجمعية العامة. نأمل في هذه الدورة أن نرى زيادة في وتيرة إجراء مناقشات صريحة وحيوية، أي مناقشات أكثر مرونة، وترمي إلى حلول توفيقية وحاسمة، وتولد الإرادة السياسية التي تؤدي إلى هذا الإصلاح، وذلك وفقا للرؤية التي أعرب عنها قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إن الجزائر عضو في اللجنة العشرية التابعة للاتحاد الأفريقية. وعلى ذلك الأساس، تشارك الجزائر بنشاط في تعزيز الموقف الأفريقي المشترك، ولا تزال منخرطة في المفاوضات الحكومية الدولية الرامية إلى رفع الظلم التاريخي الذي تعاني منه أفريقيا

انعقاد جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن حق النقض، وهي جلسة شارك في ترؤسها وزيرا خارجية فرنسا والمكسيك، بينت أن العديد من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المجتمع المدني، تدعم هذه المبادرة التي، على ما أذكر، تقتضي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الامتناع بصورة طوعية وجماعية عن استخدام حق النقض في الحالات التي نشأت من ارتكاب فظائع جماعية. هذا النهج، كما لاحظ العديد من المتكلمين اليوم، لا يتطلب أي تنقيح للميثاق. ولا تزال المناقشات جارية مع شركائنا بشأن الجوانب العملية لتنفيذ تلك المبادرة، وتأمل فرنسا في الأشهر المقبلة التوصل إلى اتفاق مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وسنواصل حشد المناصرين لها للحفاظ على الزخم الذي تحقق بالفعل على الصعيد العملي.

أخيرا، أود أن أذكر الجمعية بأن مبادرتنا بشأن حق النقض متميزة وتكميلية للإصلاح الشامل للمجلس، وهو إصلاح ستظل فرنسا تنادي به.

السيد بوقادوم (الجزائر): (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون: "مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة" يتابع بلدي هذه المسألة البالغة الأهمية. وبطبيعة الحال، يقدر وفدي تقديرا كبيرا ملاحظاتكم الاستهلاكية.

أود أيضا أن أهني السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونعرب عن التزامنا بالعمل معه لضمان إجراء إصلاح شامل للمجلس. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للجهود الكبيرة التي قام بها الرئيس السابق، السفير ظاهر تانين، في الدورات السابقة.

ببناءة وبحسن نية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

نلاحظ أيضا يا سيادة الرئيس بأنكم في رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شجعتكم الدول الأعضاء على الانتقال بالعملية إلى المفاوضات القائمة على نص. في هذه الحالة، لا يزال وفدي يعتبر النسخة الثانية من النص المجمع أساسا جيدا للمفاوضات. ومع ذلك ثمة حاجة إلى اتفاق عام بشأن ما ينبغي عمله خلال الدورة الحالية، وهذه المناقشة يمكن أن تساعد رئيس المفاوضات الحكومية الدولية على تقديم المزيد من الإيضاح عن نواياه بشأن الكيفية التي يمكنها بها المضي قدما. ينبغي تناول موضوع إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة تتميز بالشفافية والتوازن.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، دعمنا وتعاوننا الكاملين لإحراز مزيد من التقدم في إصلاح مجلس الأمن تحت قيادتكم.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكركم يا سيادة الرئيس، على ما أبدىتموه من اهتمام وذلك بأن عملتم بصورة وثيقة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

ونحنى بحرارة السفير راتري على تعيينه ونتمنى له كل النجاح في مهمته الجلية. وبوسعه التعويل على دعم كندا الكامل. أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لسلفكم، السفير تانين، على عمله وجهوده الدؤوبة خلال فترة ولايته. نحن نؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن الاتحاد من أجل توافق الآراء، ونود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

بوصفها القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة مجلس الأمن وممثلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحض وبإلحاح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل مع أفريقيا لرفع هذا الظلم. دعما للموقف الأفريقي المشترك، نحن ملتزمون ببناء تحالفات مع سائر المجموعات المهمة والدول الأعضاء التي تشارك في المفاوضات الحكومية الدولية بهدف تحقيق إصلاح المجلس.

إن موقف أفريقيا تطلع قاري نعتقد أن جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية أصبحت الآن ملزمة به جدا. في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه في عام ١٩٤٥، عندما أنشئت الأمم المتحدة، معظم البلدان الأفريقية لم تكن ممثلة فيها، وعندما أجري أول إصلاح للمجلس في عام ١٩٦٣، كانت أفريقيا ممثلة ولكن لم يتم حينئذ إدراجها في فئة العضوية الدائمة. ومنذ ذلك الوقت، تغيرت الظروف، وأضحت المسألة تتعلق بإنصاف أفريقيا حتى تكون ممثلة تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. إن التمثيل الكامل لأفريقيا في المجلس، وفقا لتوافق آراء إزولويني وإعلان سرت، يعني، أولا، الحصول على ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل تنطوي عليه العضوية الدائمة من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض إن ظل قائما. ثانيا، تطالب أفريقيا بالحصول على خمسة مقاعد غير دائمة.

نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم وعدم تحقيق نتائج ملموسة طيلة عشر جولات من المفاوضات الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبالرغم من تلك الحقيقة، وانطلاقا من روح التزامنا بمعالجة مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة، فإن الجزائر على استعداد لمواصلة المشاركة بصورة

فكرة السماح للدول الأعضاء التي ترغب في تقديم مساهمة كبيرة في عمل المجلس بأن تعمل فيه على نحو أكثر تواترا ولفترات زمنية أطول. إن إسبانيا تؤمن بوجود مجلس أمن يقوم على أساس الجدارة، وليس من قبيل الامتياز. يؤيد بلدي الاقتراح بشأن الاتحاد من أجل توافق الآراء لاستحداث مقاعد لفترات أطول مع إمكانية إعادة انتخاب شاغليها مباشرة بعد انتهاء مدة عضويتهم. هذه الصيغة، في اعتقادنا، ستتمكن الدول التي لديها الرغبة والقدرة من المساهمة بقدر أكبر في عمل المجلس بتمديد فترة عملها فيه.

في الختام، تود إسبانيا أن تكرر استعدادها للتعاون مع المجموعات الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوصل إلى أفضل حل ممكن لتكوين مجلس أمن أكثر تمثيلا، ومساءلة وفعالية.

السيد إيتريمي (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد إكوادور، أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة

أعرب عن تأييد الأرجنتين للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد من أجل توافق الآراء. أود أيضا أن أعرب عن شكري للسفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان على ترؤسه في السنوات الماضية للمفاوضات الحكومية الدولية، وأود أن أهني السفير كورتينا راتراي، ممثل جامايكا على تعيينه في هذا المنصب وأرحب به ترحيبا حارا. وبوسعه التعويل على كل التعاون الكامل والجهود البناءة من جانب الوفد الأرجنتيني في عمله بوصفه رئيس المفاوضات الحكومية الدولية.

كما ذكرت جهات أخرى، فإن عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن تشكلت على أساس مضمون القرارات ٢٦/٤٨ و ٣٠/٥٣ والمقرر ٥٥٧/٦٢. لقد مكنتنا المناقشات من تحليل شامل للمسائل الرئيسية الخمس وهي: فتنا العضوية، ومسألة حق النقض،

أما وقد عمل بلدي لفترة طويلة في عملية إصلاح مجلس الأمن، وفي حالتي عملت منذ عام ١٩٩٣، فقد تعلم بلدي أن قوتنا تكمن في وحدتنا، بينما النهج والأعمال الانقسامية لا تؤدي إلا إلى حدوث تأخيرات وتزيد من تعقد عملية الإصلاح. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نتشاطر جميعا الهدف المتمثل في تشكيل مجلس الأمن أكثر تمثيلا ومساءلة وفعالية، ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن نكون على استعداد لدراسة الأفكار الجديدة وبناء الجسور بين مختلف المجموعات والمواقف. إن إصلاح مجلس الأمن يشبه عملية تشييد مبنى كبير. فهي بحاجة إلى أساس جيد ومتين. فإذا لم يُستخدم في تلك العملية سوى جزء من ذلك الأساس، لا يمكن تشييد المبنى، وإذا ما شُيد المبنى فإن مآله الانهيار.

نتوق إلى أن نرى ترجمة حديثة لمجلس الأمن تجعله أكثر تمثيلا وتأثيرا، ونتوق بصورة خاصة إلى أن نراه مكانا يمكن فيه سماع صوت الدول الأفريقية والدول الصغيرة. نعتقد إسبانيا أن زيادة عضوية المجلس سوف تساعد على أن يكون أكثر تمثيلا، غير أن الأمر يقتضي أكثر من ذلك بكثير. وما لا مندوحة عنه أيضا أن نزيد فرصة كل دولة من الدول الأعضاء في الحصول على مقعد في المجلس من وقت إلى آخر. وأفضل سبيل إلى تحقيق ذلك الهدف يتمثل في زيادة عدد المقاعد المنتخبة، مما يجعله أيضا مجلس الأمن أكثر ديمقراطية ومساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. لا يعني ذلك أنه ينبغي استحداث مقاعد دائمة جديدة، لأننا نعتقد أن هذا لن يجعل المجلس أكثر تمثيلا. بل على النقيض من ذلك، فإننا سنكون قد أنشأنا مجلسا أكثر حصرية وأكثر شمولا ومن ثم نتجاهل ضرورة إضفاء مزيد من الديمقراطية والمساءلة على المجلس

نحن بحاجة إلى مجلس أكثر فعالية وأكثر مساءلة. إنهما سمتان مترابطتان على نحو وثيق لا انفكاك منه. تؤيد إسبانيا

بذلك العمل، سنحقق توافقاً يرضي جميع الدول الأعضاء، مراعاة لمبادئ الشفافية وحسن النية والاحترام المتبادل والانفتاح والشمول.

وإذ أتناول مسألة حق الفيتو، فإنه منذ مفاوضات عام ١٩٤٥ التي عقدت في مؤتمر سان فرانسيسكو، بل وأكثر من ذلك، في دورة الجمعية العامة الأولى في عام ١٩٤٦ ودورتها الثانية في عام ١٩٤٧، طرحت الأرجنتين موقفاً قوياً للغاية معارضة لحق الفيتو. ولا يوجد أي شك فيما يتعلق بموقفنا. وفي الأعوام التي أعقبت ذلك، أكدنا مجدداً على الموقف نفسه مراراً وتكراراً. وفي الوقت نفسه، نرى أنه بالنظر لكونه لا يمكن التخلص من حق الفيتو في هذه المرحلة، ينبغي عدم قبول الصيغ التي تسعى لتكريسه أو توسيع التمتع به ليشمل أعضاء آخرين.

ويجب أن نسعى للتوصل إلى حل شامل، وليس حل على مراحل أو حل جزئي. وكما قلت سابقاً، فإن جميع المسائل مترابطة ولا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة. ونحن جميعاً نعلم أنه، في أية عملية مفاوضات، لن يؤدي اتخاذ مواقف متعنتة إلى أية نتائج. ولدينا فرصة الآن للتغلب على حالة الجمود وعدم إحراز تقدم. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الوفود، اقتداء بالاتحاد من أجل توافق الآراء، إبداء المرونة والاستعداد للعمل على إيجاد صيغ متجددة ومتسقة لضمان وجود أكثر ديمقراطية في المجلس، استناداً إلى مبدأ التناوب بين الأعضاء غير الدائمين، وإعادة صياغة أساليب عمل المجلس لكي يتمكن من أن يصبح أكثر ديمقراطية وعدلاً وشفافية.

وفي الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤكد مجدداً على التزام الأرجنتين بأن تبقى مفتوحة على لأي نهج جديد يمكنه التقريب بين المواقف ويمكنه تحقيق الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه لمجلس الأمن. وبلدي على ثقة بأننا، في ظل

والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. تلك المسائل مترابطة ولا يمكن معالجتها بصورة منفصلة، لأنها كلها أجزاء من حزمة واحدة.

إن مجالات التقارب معروفة جيداً. أولها وأوضحها والجوهري للغاية منها هي الضرورة المطلقة لإصلاح مجلس الأمن وإنهاء الوضع الراهن. فالإبقاء على مجلس الأمن من دون إصلاح أمر عفا عليه الزمن. إن فقدانها للشرعية والفعالية والأهمية يؤثر على المنظمة بأكملها. وبالطبع، هناك مجالات أخرى للتقارب، وبما أن أساليب عمل المجلس مثال واضح على حتمية القيام بتحسينها وجعلها أكثر شفافية. وثمة مجال آخر من مجالات التقارب ألا وهو العلاقة بين المجلس والجمعية العامة. كذلك يوجد تقارب الرأي بدرجة أقل فيما يتعلق بعدد الأعضاء في مجلس أمن موسع. ولكن ما من مجال من تلك المجالات الثلاثة يشكل خلافات عصبية على الحل أو مستحيلة.

وفي الوقت نفسه، حددت عملية المفاوضات الحكومية الدولية جوانب أخرى لدينا إزاءها مواقف مختلفة، لا سيما بشأن فئات العضوية ومسألة حق النقض (الفيتو).

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي فئة الأعضاء، يرى بلدي أنه ينبغي ألا يسمح بالإصلاح بإضافة أعضاء دائمين جدد أو إنشاء فئات حصرية. ونرى أن هذا النوع من المقاعد، أي المقاعد الدائمة، لا يضمن بالضرورة المزيد من المشاركة لمن هم في الوقت الحالي غير ممثلين في المجلس. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أية صيغة يجب أن تشمل مفهوم عملية ديمقراطية وتمثيلية شرعية تقوم على أساس مبدأ الانتخابات.

إن المرحلة التي نحن على وشك مباشرتها مرحلة إيجابية. فهي ستتمكننا من أن نستكشف بصورة واقعية ومعقولة الإمكانيات التي يتيحها لنا ما يسمى بالحل الوسيط. وبالقيام

ولا يعني الاستماع لآراء الدول الأعضاء السعي لفرض وثائق موجزة ذات جداول زمنية مصطنعة. ولا يحدد طول الوثيقة مستوى المرونة التي يتحلى بها الأعضاء، وفرض جدول زمني يثير عدم الثقة ويؤدي إلى انقسامات أكبر وإلى تركيز مناقشاتنا على شكل هذه المناقشة وليس مضمونها. وإصلاح مجلس الأمن عملية لا يمكن أن تقودها سوى جميع الدول الأعضاء، وليس بعضها فقط. وهي عملية لا بد، من أجل الماضي قدما، أن تبدأ من المواقف المشتركة. وتشكل الوثيقة التي تتضمن التنقيح الثاني وتوسيع عدد أعضاء المجلس غير الدائمين العنصرين الوحيدتين اللذين اتفقت عليهما جميع الدول الأعضاء بعد ٢٠ عاما من المناقشات، وهما بالتالي يشكلان ركيزتين نستأنف على أساسهما مفاوضاتنا بمرونة وبدون افتراض نتائج حددت

مسبقا لتخدم مصلحة بعض الدول الأعضاء.

كما أن إصلاح مجلس الأمن عملية ملحة. وأحدث عجز مجلس الأمن في الأزمات الأخيرة آثارا هامة. وهي حالة من الشلل منعت المجلس في أغلب الأحيان من الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وعلينا أن نصحح ذلك. ولذلك السبب عقدت فرنسا والمكسيك واستضافتا بصورة مشتركة مناقشة خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين بشأن قصر استخدام حق الفيتو على جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. وتلك المبادرة خطوة في الاتجاه الصحيح وهي تتيح للأعضاء الدائمين الخمسة الفرصة لتجديد التزامهم بالمسؤولية الأولية للمجلس - وهي صون السلام والأمن الدوليين.

وطوال عملية المفاوضات، استعرض الاتحاد من أجل توافق الآراء وحدد نماذج الإصلاح التي يمكن أن تفي بتطلعات أغلبية الدول الأعضاء. وركز الاتحاد من أجل توافق الآراء على الاستماع للآراء ومراعاة مصالح الدول الصغيرة، بما في

قيادتهم، سيدي الرئيس، وقيادة السفير راتاري، يمكن أن نتخذ الخطوات الأولى على الطريق نحو الاتفاق.

السيد ألداي غونساليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن وعلى قراركم بفصل هذه المناقشة عن المناقشة بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة. فهما مسألتان جديرتان بإفساح مجال خاص لكل واحدة منهما ومناقشتين منفصلتين.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ويرحب وفد بلدي بالميسر الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير كورتينا راتاري، ويعرب له عن دعمه ورغبته في العمل صوب تحقيق الهدف المشترك - وهو إحراز نتائج مقبولة للجميع. كما نشكر السفير تانين على قيادته في هذه العملية خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وخلال ٢٠ عاما من المناقشات، رأينا أن أهم سمة للميسر بشأن هذه المسألة هي القدرة على الاستماع لمواقف الدول الأعضاء بشكل محايد وشفاف وموضوعي، وعلى ذلك الأساس تحديد الطريق الذي سيمكن من التوصل إلى اتفاق على حل يحظى بأوسع دعم ممكن. كما يحتاج الميسر إلى التحلي بالمرونة من جانب الدول بغية المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف المشترك. فبدون إبداء المرونة أو الرغبة في التوافق، يقلص إلى أدنى حد مجال الميسر للمناورة، وفي مثل ذلك السيناريو، لا يمكننا أن ننتظر الشخص الذي يدير العملية لتفسير المواقف المختلفة أو، الأمر الأسوأ، التخلص من الاقتراحات التي تقدمها الوفود أو التقليل منها إلى أدنى حد.

بوصفنا من أبناء أمريكا اللاتينية، نتفهم تطلعات المجموعة الأفريقية إلى التمثيل العادل الذي يمكنها من أداء دورها الصحيح في المجلس. ونتفهم مطالبتها المشروعة بوصفها تعبيراً عن القوة التي تستمدّها من الوحدة وتوافق الآراء، وليس بوصف ذلك طموحاً فردياً نحو السلطة والامتيازات.

بما أننا نبدأ دورة جديدة في عملية المفاوضات، تود المكسيك التأكيد على خمسة مبادئ أو معايير أساسية تم وضعها وستظل تهدي مشاركتنا في هذه العملية: أولاً، تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن بإضافة أعضاء جدد منتخبين على أساس التوزيع الجغرافي العادل، مع الحفاظ على مساءلة هؤلاء الأعضاء من خلال إجراء انتخابات منتظمة؛ ثانياً، تحسين التوازن في عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن من خلال وجود مديد للأعضاء المنتخبين؛ ثالثاً، تعزيز وصول جميع الدول إلى مجلس الأمن من خلال التوسيع المناسب له، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الكفاءة؛ رابعاً، تحسين فعالية مجلس الأمن بتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض؛ وخامساً، زيادة الشفافية في مجلس الأمن بإصلاح أساليب عمله وتعزيز علاقته مع الجمعية العامة. تؤيد المكسيك المقترحات المقدمة من فريق المسألة والاتساق والشفافية بشأن هذه المواضيع وتعتبرها نقطة انطلاق ممتازة.

نوصيكم يا سيادة الرئيس بالاهتمام بهذه المبادئ لإحياء العملية الجارية من أجل تحقيق الإصلاح الذي طال انتظاره. إن إصلاح مجلس الأمن لن يتحقق إذا مُنحت امتيازات جديدة أبدية لبعض الدول لتلبية طموحات وطنية. ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن الجديد ينبغي أن يقوم على الجدارة، وليس على الامتيازات. وبفضل معرفتكم القديرة، سيدي، وقيادة الميسر، فإننا هذه المسألة، وقيادتكم القديرة، سيدي، وقيادة الميسر، فإننا لعلّ ثقة بأنكم سوف تأخذون بيدنا إلى الوصول إلى الحلول التوفيقية التي نأمل جميعاً في تنفيذها. إن المكسيك، على الصعيد

ذلك الجزر الصغيرة والبلدان النامية، التي واجهت تحديات هائلة حتى الآن في السعي لانتخابها أعضاء في المجلس. كما أننا حساسون إزاء توقعات الدول التي تأمل أن تضطلع بدور أكثر أهمية في صون السلام والأمن الدوليين.

ولا تسعى المكسيك والاتحاد من أجل توافق الآراء لفرض رؤيتهما على بقية الدول الأعضاء. ونريد أن نتوصل إلى حل توافقي يمكن أن يتفق عليه أكبر عدد من الدول الأعضاء. ونحن نعارض العضوية الدائمة ولذلك نشجع تقديم اقتراح واضح وبسيط لتخصيص مقاعد إضافية على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل وفترات ولاية أطول من فترة السنتين الحالية ومع إمكانية إعادة الانتخاب الفورية.

وتتصور المكسيك مجلس الأمن بـ ٢٦ عضواً، يمثل فيه، إضافة إلى الأعضاء الدائمين الخمسة، ستة بلدان من أفريقيا، وخمسة من آسيا، وأربعة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثلاثة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وإثنان من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وواحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الدول الصغيرة.

ونعتقد بأن هذا الاقتراح والتفاصيل المتعلقة بانتخاب الأعضاء العاديين والأعضاء من ذوي الولايات الأوسع، وعمليات صنع القرار في المجلس، واختلاف جهات النظر بشأن أساليب العمل، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة كلها تتطلب، من جهة، التوفيق بين تطلعات جميع الأطراف وتكيف تركيبة تشكيل المجلس مع الحقائق الإقليمية، بينما تتطلب من الجهة الأخرى، ضمان حضور أوسع من المعتاد للدول المستعدة للعمل على نحو أكثر تواتراً في المجلس. هذا النموذج يوفر هامشاً كافياً للتفاوض وضمان التمثيل الإقليمي المناسب لجميع الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بينما في الوقت نفسه يحافظ أيضاً على مبادئ الشفافية والمساءلة.

تؤيد كولومبيا عملية المفاوضات الحكومية الدولية على أساس توافق آراء عام ٢٠٠٩ المتجسد في أحكام ذلك القرار.

في ضوء ما تقدم، نغتنم هذه الفرصة لكي نخض جميع الوفود والجماعات على التحلي بالمرونة والانفتاح من أجل الشروع في عملية شاملة والتوصل إلى توافق آراء ديمقراطي. أود القول أيضا بأن الشمولية وتوافق الآراء الديمقراطي هما الركيزتان اللتان يرتكز عليهما موقف كولومبيا من حيث المبدأ بشأن عملية الإصلاح. كذلك نؤمن بإيماننا راسخا بالمساواة في السيادة بين الدول. فمند مؤتمر سان فرانسيسكو الذي قامت على أساسه المنظمة. من خلال الخمسة والعشرين ممثلا الذين قادوا الوفد الكولومبي حتى الآن، فضلا عن إتاحة سبع فرص لنا للعمل في مجلس الأمن، ما انفكت كولومبيا تنادي بأن يكون المجلس أكثر تمثيلا ومساءلة وشفافية.

لكن، كما نعلم جميعا، فإن العالم اليوم مختلف جدا عن العالم الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، بينما تغيرت تغيرا كبيرا الظروف التاريخية والجغرافية السياسية التي في ظلها ثبت أن الإصلاح الوحيد الذي كان بالإمكان تحقيقه حتى الآن ذلك الإصلاح الذي تم قبل ٥١ سنة تقريبا. ولهذا السبب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت المقترحات المطروحة على مائدة المفاوضات هي أفضل سبيل للمضي قدما في صون السلم والأمن الدوليين، بالنظر إلى التحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية غير المسبوقة، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، والإرهاب، فضلا عن الحاجة إلى عمليات حفظ سلام تتطور وتصبح أكثر فعالية. فهل يمكن لهذه المناقشات أن تؤدي إلى إنشاء مجلس أمن يتكيف مع الحقائق الجديدة؟

فيما يتعلق ببلدي، نرى أنه يجب أن تكون لدينا مفاوضات شاملة وشفافة ومتوازنة ومنصفة، بحيث تجسد احتياجات ومصالح جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية التي

الوطني وعلى صعيد الوحدة من أجل توافق الآراء، ستواصل المشاركة النشطة والبناءة المقترنة بالانفتاح والشفافية المطلقة.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ ببيان بشكركم على الدعوة إلى تمديد عملية التفاوض الحكومية الدولية على نحو بناء. وأؤيد البيان الذي أدلى به السفير كاردي بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وبالمثل، أود أن أشكر السفير تانين على تفانيه خلال السنوات الخمس الماضية، وأن أرحب بالسفير كورتينا راتراي، ممثل جامايكا، بوصفه الميسر الجديد لنا، كونه ينتمي إلى بلد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذ نعرف ما يتمتع به من قدرات دبلوماسية مثبتة بالبراهين، نثق بأن مساهمته وحياده سيحافظان على شفافية العملية.

كما نعلم جميعا، فإن عملية المفاوضات الحكومية الدولية استمرت أطول مما كنا نتمنى، ولكن ذلك لا يعني أنها أقل إيجابية بحيث أنها ما انفكت تمثل فرصة للمشاركة في الحوار الذي تمكنا فيه من الاستماع تماما إلى ما تقوله المجموعات الأخرى بشأن هذه المسألة. في ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن من المهم أن نبرز أنه خلال عشر جولات من المفاوضات تم القيام بها حتى الآن، تجلّى بوضوح بأن المشاركة البناءة في مختلف الأفرقة وضرورة التحلي بالمرونة عاملان أساسيان من أجل إحراز تقدم في العملية وتحقيق نتائج ملموسة.

لكي نصل إلى تلك النقطة، ومع تسليمنا بالصعوبات التي ينطوي عليها إصلاح مجلس الأمن، نعتقد أن الوقت قد حان لاستكشاف الإمكانيات التي تكفل الإسراع في العملية لكي تتمكن من إجراء تبادل محسّن للآراء، وبذلك تفضي إلى المزيد من التقدم. سيجري الاضطلاع بكل ذلك مع احترام الأحكام الواضحة الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢، وفي إطاره.

ونثني على السفير تانين، ممثل أفغانستان، على إدارته المثالية للجولات العشر السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية، ونرحب بتعيين السفير كورتني راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيساً للجولة الحادية عشرة. ونود أن نؤكد له تعاوننا. ويحدونا أمل وطيد في أن هذه الجولة ستقل المناقشات إلى مستوى جديد ولن تنتهي إلى ما انتهت إليه الجولات السابقة من المفاوضات.

إن إصلاح مجلس الأمن يستلهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والهدف الواضح للعملية يقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وعلى أهمية الالتزام بمبادئ الديمقراطية والشمول في الأمم المتحدة. ولكن من المفارقات أن جهودنا السابقة لتحريك عملية المفاوضات بشأن هذا الموضوع إلى مرحلة تستند إلى نص قد أعاقها غياب التوافق في الآراء، مما جعل الجولات السنوية من المفاوضات مجرد ممارسة نظرية، دون إحراز أي نتائج حقيقية.

لقد انقضت الآن ١٠ سنوات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما دعا القادة بشكل جماعي إلى إصلاح عاجل للمجلس. ولذلك، ينبغي أن يكون لدينا تقرير مرحلي، إلى جانب نص تفاوضي، لرفعهما إلى قادتنا للنظر فيهما لدى اجتماعهم في قمة عام ٢٠١٥ الذي سيشهد أيضا الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن تؤكد نتائج الجولة الحادية عشرة من المفاوضات التزامنا بإصلاح المجلس، وفق ما تطالب به القرارات ذات الصلة، وتوجهات جميع الدول الأعضاء.

وكما بينت الجولات السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية، من الواضح أن الأغلبية الساحقة من الوفود تؤيد توسيع عضوية المجلس في كل من الفتتين الدائمة وغير الدائمة. والمطلوب منا في هذه المرحلة هو أن ننتقل إلى مرحلة المفاوضات الحقيقية استناداً إلى وثيقة عمل. لهذا السبب،

لا يمكن أن تظل ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجلس الأمن. لا بد لنا من أن نسلم بأنه من خلال عملية الإصلاح يجب علينا، على سبيل المثال لا الحصر، إفساح مجال أكبر وتهيئة المزيد من الفرص من أجل ضمان مشاركة جميع الدول على قدم المساواة من دون أي امتيازات.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد وفدي لمواصلة العمل من أجل الإصلاح الذي يوفر للمنظمة مجلس أمن يتسم بالشرعية والشمول ويسترشد بالمبادئ الديمقراطية.

السيد أكينتينوا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نذكر بأنكم عند انتخابكم في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أبديتم ملاحظة مفادها أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن لم تحقق التقدم المنشود، وأكدتم لنا بأنكم سوف تعملون مع الدول الأعضاء لتحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة الهامة (انظر A/68/PV.93).

وبالتالي، يود وفد بلدي أن يثني عليكم بصفة خاصة لعقدكم هذه الجلسة وتصميمكم على دفع العملية إلى الأمام خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية. وينبغي أن نذكر أيضاً، سيدي الرئيس، أنه خلال خطابكم في بداية الدورة في ١٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.1)، ذكرتم أن استمرار التركيز على إصلاح مجلس الأمن سيكون من أولوياتكم، وأكدتم كذلك على الضرورة الملحة لذلك الإصلاح، على أساس الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وجلسة اليوم وغيرها من الخطوات التي اتخذتموها في هذا الاتجاه هي في الواقع تأكيد عملي لالتزامكم الراسخ بهذه العملية.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما السفير فاندي ميناه، الممثل الدائم لسيراليون، باسم المجموعة الأفريقية بشأن الموقف الأفريقي الموحد، والسفير مينيسا رامبالي، الممثل الدائم لسانت لوسيا، باسم مجموعة L.٦٩.

نود التشديد على توقعنا بأنه خلال الجولة الحادية عشرة من المفاوضات، سنضمن الانتقال إلى مرحلة المفاوضات المستندة إلى نص. وإلا، فلن يكون هناك اختلاف كبير عن تجربتنا في الجولات العشر السابقة.

وما فتئت نيجيريا تعرب عن تأييدها للمضي قدماً في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، وعليه، فإن وفدي يدعو جميع الأطراف إلى أن تكون مستعدة لإبداء الانفتاح والمرونة من أجل تقديم تنازلات من شأنها أن تمكننا من إيجاد القواسم المشتركة ودفع العملية إلى الأمام بطريقة تدريجية. ونود أن نغتني هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المعبر عنه في توافق آراء إزولويني، الذي نؤيده بشدة. كما نود أن نؤكد على الأهمية الفائقة لضمان استمرار النهوض بمصالح أفريقيا وصونها خلال هذه العملية الجديدة.

إن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد إصلاحاً شاملاً لمجلس الأمن، وخاصة في مجال العضوية. وفي هذا الصدد، تطالب المجموعة بمقعدين في فئة العضوية الدائمة ومقعدين إضافيين في فئة العضوية غير الدائمة. وهذا أمر مهم إن أردنا تصحيح الإجحاف التاريخي الذي لحق بالقارة وهميشها لسنوات عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفريقيا تدعو إلى إلغاء حق النقض، أما إذا كان يجب أن يستمر وجوده، فينبغي أن يمتد ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد أيضاً.

ختاماً، وإذ نتطلع إلى مداولات مثمرة ونتائج ملموسة من الجولة الحادية عشرة من المفاوضات، فإننا سنوالي الاعتماد على قيادتكم، سيدي، في توجيه العملية بنجاح هذه المرة إلى نهاية منطقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.